الأمم المتحدة S/PV.4903

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٠٣**

الاثنين، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ألفيار فالتزويلا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	الجزائر	السيد باعلي
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدجي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-21945 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أفغانستان، أيرلندا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رواندا، صربيا والجبل الأسود، سيراليون، غواتيمالا، كرواتيا، كوت ديفوار، كوستاريكا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، نيجيريا، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كالوموه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مالوك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في الحالات الطارئة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة مكاسكي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألاّ تزيد بياناتهم على خمس دقائق لتمكين المجلس من تأدية عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تتفضل بتعميم النصوص الخطية، والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

وفي إجراء آخر لتحقيق أقصى استفادة من وقتنا بغية السماح لأكبر عدد ممكن من الوفود بأخذ الكلمة، لن أدعو المتكلمين فرادى إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس أو أدعوهم للعودة إلى مقاعدهم بجانب قاعة المجلس. وعندما

يأخذ أحد المتكلمين الكلمة، سيُجلِس موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج في القائمة على الطاولة. وأشكر الأعضاء على تفهمهم وتعاونهم.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في الحالات الطارئة.

المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع موضوع ينبغي أن يدرج بشكل منهجي ضمن أنشطة الأمم المتحدة للحيلولة دون عودة نشوب الصراعات وإقامة مجتمعات أكثر استقرارا. وهذه المسألة تقع عند نقطة تقاطع مسؤولية المجتمع الدولي الأدبية ومسؤوليته السياسية عن تهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم في المجتمعات الخارجة من الصراع. وهي تفرض تحديات لعمل الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، شاركت الأمم المتحدة في حالات معينة من حالات ما بعد الصراع كان من الضروري تناول المصالحة للتغلب على العداوات بين الذين يجب أن يتعلموا من جديد أن يعيشوا معا في مجتمع واحد.

وفي ضوء تلك الحقيقة، ينبغي أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة. ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في عمليات المصالحة الوطنية؟ هل ينبغي لنا أن ندمج ضرورة المصالحة في الاستراتيجيات القائمة لحالات ما بعد الصراع؟ هل ينبغي للأمم المتحدة أن تضع استراتيجيات للمصالحة؟ هل هناك دور تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى؟ وكما لاحظنا عند الاستماع إلى المنظمات غير الحكومية المختلفة في إطار صيغة أريا، هذه وغيرها من الأسئلة تبرز مسألة يتطلب المجتمع المدني فيها استجابات متماسكة تتخذ في الوقت المناسب. والأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها في هذه المناقشة تتعلق بمبادئ وآليات المصالحة، والأدوات المطلوبة للسعي إلى معرفة الحقيقة كبعثات تقصي الحقائق والمصالحة، وبناء توافق آراء فيما بين العناصر السياسية الفاعلة، وتعويضات الضحايا ودور العدالة.

وأنا أدعو الوفود إلى أن تقدم اليوم ملاحظاتها وتعليقاتها بشأن الكيفية التي يمكن أن يتناول بها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها مسألة المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع في المستقبل.

وأود أن أبلغ الوفود بأني تلقيت رسالة من رئيس الأساقفة ديسموند توتو، الحائز على جائزة نوبل للسلام، بمناسبة إجراء هذه المناقشة. وستوزع الرسالة في القاعة. لذلك، سأكتفي بقراءة فقرات قليلة فقط منها. إنه يقول ما يلي:

”أبدأ بالثناء على معاليكم لعقد هذا الاجتماع المكرس للسلام والمصالحة ودور الأمم المتحدة. وأعتذر لتعذر الحضور عليَّ.

”لقد أقيم هذا الجهاز بالتحديد لكفالة وتعزيز السلام في عالمنا، وبالتالي فهو الهيئة الأكثر ملاءمة. لقد خربت عالمنا الصراعات والكراهية والاقتتال، وعلى وجه الخصوص بين الذين يتشاطرون نفس الحدود، الذين ينبغي أن يكونوا مواطنين رفقاء، أو على الأقل، جيرانا طيبين في جوار ...

”عندما يهان البشر أو يقمعون أو يستهان بهم، أو يتصورون أنهم يعانون من هذه الأشياء، فإنهم، دائما تقريبا، يريدون أن يردوا بنفس ما عوملوا به، بل بأكثر منه، وأن ينتقموا لنكساتهم. وهذه الأشياء راسخة في الذاكرة القبلية وبالتالي، فإن الاقتتال، الذي يندلع ربما لأسباب غير هامة

على الإطلاق، يستمر لأن الاستياء والضغينة لم يفقدا تأثيريهما عند الفعل ورد الفعل. وهذا يبين كيف نتصرف – لكن هذا التصرف ليس أمرا حتميا ولا يتكرر دائما. وهناك مثالان جليان يبينان أن هذا أمر ممكن ...

”لقد توقع الجميع، تقريبا، أن جنوب أفريقيا سوف تدمرها نار حرب عرقية. وهذا لم يحدث. فالقيادة الشجاعة للسيد ف. و. دي كليرك، وقيادة السيد نيلسون مانديلا على وجه الخصوص، اللذين كانا مستعدين لتقديم التنازلات، ومستعدين، إلى حد كبير، للنسيان والتحلي بالشهامة والكرم حيث قلدهما أتباعهما، ساعدت ذلك البلد على المضي على طريق الغفران والمصالحة، وعلى أن يصبح، على نحو غير متوقع أبدا، منارة للأمل للبلدان التي أنهكتها الصراعات والاقتتال.

”وتيمور الشرقية، حيث اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في مولدها: اختار قادتها أيضا ألا يتورطوا في العقاب والانتقام، وأن يركزوا على بناء دولة على أسس من الغفران والمصالحة“.

هذه مقاطع من بعض من فقرات الرسالة التي تلقيتها من رئيس الأساقفة دسموند توتو.

أعطي الكلمة الآن للسيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيد كالوموه (تكلم بالانكليزية): معظم الصراعات المسلحة تبلغ في نهاية المطاف نهاية مادية. لكن الكثير من تلك الصراعات يظل عالقا في عقول وقلوب أطرافها وضحاياها. وكل صراع مسلح كارثة إنسانية، ويتطلب إنهاؤه الفعلي مصالحة حقيقية. والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع تتصل اتصالا وثيقا بالمناقشة الأوسع نطاقا لحكم القانون وبتناول الأسباب الجذرية للصراع بكل الجدية الممكنة. وقد بدأت مناقشة جادة بشأن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي تحت رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن. وحددت تلك المناقشة تحديدا واضحا الحاجة إلى إدماج شواغل حكم القانون بشكل أكثر منهجية في أنشطة الأمم المتحدة. ويعمل الأمين العام بدأب على تقديم تقريره الأول بشأن هذا الأمر إلى المجلس في أواخر هذا العام.

المصالحة، كما تفهم ببساطة شديدة، تعني إتاحة الفرصة للذين يتشاطرون ماضيا مؤلما منقسما، ولكنهم يتشاطرون أيضا مستقبلا مشتركا، حتى يستأنفوا علاقات ودية، ويعيشوا معا، مرة أخرى. وهذا يتطلب، في كثير من الأحيان، أكثر من مجرد إلقاء السلاح ومصافحة بعضهم بعضا. فالمصالحة، حتى تكون دائمة، قد تتطلب تسوية الماضي وحساب الأخطاء السابقة، وقبول المسؤولية عن الإساءة.

إلا أن كيفية تحقيق ذلك تتنوع وفقا للظروف الوطنية المحددة. وتحقيق العدالة والمحاسبة على الأعمال الوحشية السابقة، وتعويض الضحايا، واستئناف روابط الثقة والتلطف المقطوعة مهام صعبة في أي مجتمع محطم، ولكن لا يجوز التغاضي عنها عندما نتعامل مع الأمور الملحة الخاصة باستعادة الاستقرار ووضع حد نهائي للعنف. وعلى وجه الخصوص، يجب أن توضع تلك المهام في الاعتبار عند التفاوض على اتفاقات السلام. فاتفاقات السلام تنحو إلى تشكيل سياق المصالحة الوطنية. وفي كثير من الأحيان، تعلو حتميات الحاضر، ولا سيما الحاجة إلى استعادة الاستقرار وحكم القانون، على الحاجة الطويلة الأجل للعدالة. والتوترات بين السلام والعدالة مألوفة في مجتمعات ما بعد الصراع. ومساعدة الذين شتتتهم الحرب على حل تلك التوترات دور رئيسي يمكن، بل ينبغي، للمجتمع الدولي أن يقوم به.

وقد استخدم المجتمع الدولي عددا من الأدوات في حالات الصراع السابقة لتناول مسألة المصالحة الهامة. وسأكتفي بذكر القليل منها. بعضها، مثل المحاكم، تسعى إلى الإسهام في المصالحة بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم. والبعض الآخر، مثل بعثات تقصي الحقائق والمصالحة، تسعى إلى الإسهام في مستقبل أفضل بإجراء محاسبة رسمية على الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي لحقوق الإنسان خلال فترة تاريخية محددة. فمعرفة الحقيقة وتقبل المسؤولية، سواء كانت قضائية أو غير ذلك، يشكل أساسا هاما يمكن أن تقوم عليه المصالحة.

إضافة إلى ذلك، من الأدوات هامة التي تستخدمها الجهود الدولية الرامية إلى دعم عمليات المصالحة الوطنية قرارات العفو العام، إلا في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكذلك التعويضات وبرامج تقديم المساعدة المحددة الهدف التي تتوخى، في جملة أمور، تعزيز الوئام الاجتماعي. وكثيرا ما توفر إعادة السكان المشردين في حالات ما بعد الصراع أيضا فرصا حاسمة لإدامة عمليات السلام من خلال تدابير تؤدي إلى المصالحة الوطنية. ولكي تنجح هذه الأدوات يلزم الجمع بينها في عملية اجتماعية للتطهر النفسي.

وتدلنا التجربة على أن من الصعب في الواقع، بل من المستحيل، نحت وصفات للمصالحة على الحجر بحيث تنطبق على الحالات كافة. فما قد يصلح في إحدى الحالات قد لا يكون مثاليا أو ملائما بدرجة مُثلى في غيرها. وتساعد وسائل مختلفة في أماكن مختلفة عملية التطهر النفسي التي أسلفت الإشارة إليها. ومن المحتمل أن نستمع اليوم، خلال هذه المناقشة، إلى أمثلة محددة على مجموعات من التدابير التي جرى تطبيقها بنجاح في بعض الظروف و لم تحظ بنفس القدر من النجاح في غيرها.

ورغم ذلك، وبغض النظر عن الخصائص الوطنية، ينبغي أن تسترشد أنشطة المجتمع الدولي ببعض ملاحظات عامة. أولا، السلام بدون المصالحة لا يكاد يدوم قط. وثانيا، من الصعب تحقيق المصالحة بدون قدر كبير من العدالة. وثالثا، هناك بعض جرائم من البشاعة بحيث تستلزم تطبيق العدالة. ورابعا، لا ينبغي أن يقف السعي لتطبيق العدالة عائقا في طريق إقامة السلام أو صونه.

ومن الأمور الحيوية لاستعادة الثقة العامة والأوضاع الطبيعية إنهاء جو الإفلات من العقاب في حالات الصراع وما بعد الصراع وفي الحالات الانتقالية. وينبغي أن تحدد الصيغة المعينة الملائمة للبلد المعني على أساس من التشاور الوطني الميسر على النحو المناسب. ويقع على عاتق كل مجتمع أن يقرر لنفسه أفضل نهج للتصدي للجرائم الماضية ولانتهاك القانون المحلي أو الدولي. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة ويبين الخيارات ويوفر المعلومات عما فعلته بلدان أخرى في ظروف مشابهة، في جملة أمور، بشأن الملاحقة القضائية ومحاولات التماس الحقيقة والتعويضات والاعتذارات.

ومع أن قرارات العفو قد تعتبر أحيانا الثمن الذي يدفع في مقابل نجاح اتفاقات السلام أو الحفاظ على الاستقرار، فإن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تغضّ الطرف عن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات تنتهك مبادئ الميثاق. ولا بد للمواد المتعلقة بالعفو في اتفاقات السلام أن تستبعد قرارات العفو عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ذلك أن مواد العفو الشاملة لا تتمشى مع الهدفين المتمثلين في العدالة وصنوها المصالحة. وكما ذكر الأمين العام، يجب أن يحاول هذا المجلس الموازنة بين متطلبات السلام والعدالة، لإدراكه ما يكون بينهما كثيرا من تنافس

ولعلمه أنه قد توجد حالات لا يمكن فيها التوفيق بينهما تماما.

وعندما لا تنطوي المصالحة على توفير الشعور بإقامة العدالة فيما يتعلق بأسوأ الجرائم، فإن جراح الماضي تجد طريقا إلى العودة للظهور. ويمثل عزل أشد المسؤولين عن أخطر الانتهاكات ومرتكبيها من أجل تقديمهم للعدالة جزءا لا غنى عنه من أجزاء المصالحة. ولكفالة إقامة العدل في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، أنشأت الأمم المتحدة أو عاونت في إنشاء عدد من المحاكم لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال الصراعات السابقة أو الجارية. وبعملها هذا، تسعى الأمم المتحدة صراحة إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها توفير العدالة لضحايا الانتهاكات وتعزيز المصالحة الوطنية داخل المجتمعات المتأثرة بالصراع. أما على الصعيد الدولي، فتسعى المحكمة الجنائية الدولية لكفالة عدم إفلات الانتهاكات الشائنة من العقاب.

بيد أن إقامة المحاكم لم تخل من المشاكل، وكثيرا ما يكون العمل من خلال المحاكم المحلية نهجا أكثر حكمة حيثما أمكن ذلك. والمحاكم الجنائية هي الأداة اللازمة لمحاكمة المذنبين ومعاقبتهم. بيد أنه بصرف النظر عن تصميم هذه المحاكم، من غير المحتمل أن تنجح في الوفاء الكامل بهدفي توفير العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة الوطنية. وقد يقصد بها التأكد من مصير المفقودين. ولكنها غير مناسبة لكفالة تعويض عدد أكبر من الضحايا. ومن ثم فهي بطبيعتها غير مجهزة لمنح أشكال التعويض ''الأدبية''. ومع أن المحاكم الجنائية يقصد بها حل مشكلات المسؤولية الفردية عن جرائم محددة يُدّعىَ ارتكابها، فإنها غير ملائمة لإثبات روايات تاريخية رسمية. ولهذه الأسباب وأكثر منها، فإن آليات إضافية أخرى غير قضائية، من قبيل لجان الحقيقة والمصالحة، قد تفيد في إنجاز بعض هذه المهام ويمكن أن تكمل الأدوات القضائية.

وأخيرا، يلزم أن تواكب الجهود المبذولة لتعزيز العدالة استراتيجيات للمصالحة وبناء السلام تتصدى للأسباب الجذرية للصراعات، عرقية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية. وينبغي أن تسير العمليات القانونية الرسمية وعمليات الوصول للحقيقة والمصالحة جنبا إلى جنب مع اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية لمكافحة التفاوتات والاستبعاد اللذين ربما يكونان قد أشعلا نيران الصراع في المحل الأول.

والمصالحة عملية معقدة وكثيرا ما تكون شاقة وقد تكون المتناقضات فيها حتمية. إذ يدخل فيها تفسير الماضي والوفاء بمقتضيات العدالة ودرجة العفو التي تتيح إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي مزقه الصراع. وهي عملية تنطوي على الموازنة بين المتضرر والمعتدي، والسعي لتحقيق العدالة والاستقرار. وهي عملية طويلة الأمد وشاقة، لا يمكن تحديد نهايتها مسبقا. وقد ألمت بصعوبات هذه العملية عبارات هاناه أرندت، التي تحدثت في معرض الإشارة إلى الفظائع المرتكبة خلال الحرب العالمية الثانية عن مدى ''عجزنا عن غفران ما لا نستطيع المعاقبة عليه، وعجزنا عن المعاقبة على ما يتبين أنه لا يمكن غفرانه''.

وتدل تجربتنا الجماعية على أن المزيج الصحيح من التدابير سيتوقف على الظروف الخاصة بكل حالة من حالات ما بعد الصراع. وفي جميع الحالات، يمكن للقيادة المستنيرة المحلية أن تشكل عاملا حفازا لإيجاد توافق الآراء الاجتماعي الضروري للمصالحة. ومن شأن التصالح مع الماضي أن يوقظ آمالا في مستقبل أفضل على أقل تقدير. وكما تقول مايا أنجيلو: ''لا سبيل إلى محو التاريخ، رغم

آلامه المتشعبة، أما إن واجهناه بشجاعة، فليس من الضروري أن نحياه من جديد".

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد مالوك براون (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن على هذه الدعوة لكي أخاطب مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، القريب جدا من الصميم المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واسمحوا لي أن أصيغ ملاحظاتي بعبارات الاقتصاد السياسي للمصالحة وبالتالي أن أتكلم قليلا عن السياسة ومسألة بناء الديمقراطية وكيفية إنجاز ذلك بسرعة ومسألة العمليات الأخرى التي يمكنها في بعض الأحيان أن تكون بديلا للديمقراطية أو مكملا لها بوصفها وسيلة للحوار الوطني، والمسائل الجوهرية التي نستمر في مواجهتها لحقوق الأقليات وسيادة القانون، فضلا عن دور المؤسسات الأخرى، مثل دور الشرطة، الذين يشكلون عاملا حاسما في المصالحة المستدامة.

وأود أيضا أن أتطرق إلى اقتصادات المصالحة لأنها، وان كانت تبدو أقل أهمية من الأبعاد السياسية أو حتى الأبعاد الاجتماعية، فإن تحقيق المصالحة بين السكان الذي ما فتئوا في حالة صراع في سياق التقشف الاقتصادي أو انعدام الوظائف أو التنمية أعسر بكثير لو تمكن المرء من تحقيق حالة دينامية اقتصاديا. مرة أخرى أود أن أتطرق إلى ذلك، ثم أتطرق بشكل موجز إلى الجانب المؤسسي لهذا – ألا وهو السؤال الذي وجهتموه، سيدتي، في هذه المناقشة اليوم عما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة – وبالتالي، بطبيعة الحال، الترويج لما يسعى برنامج الأمم المتحدة إلى فعله، فضلا عن الإدلاء بملاحظة بشأن دور مجلس الأمن.

أبدأ أولا بالأبعاد السياسية والديمقراطية. ولا يوجد داعية إلى الديمقراطية في الأمم المتحدة كلها أكبر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد مضى وقت طويل منذ أن استنتجنا أن الديمقراطية تقع في صميم التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا بد لي أن أقول إنه، ربما على وجه الدقة لأننا متحمسون جدا حيال الديمقراطية، فإننا أيضا حذرون إزاء إدخالها بشكل أسرع من اللازم وبشكل ناقص أكثر من اللازم. وقد أصبحنا ندرك من التجربة أنه، بينما يتعين بمرور الوقت أن يحاول المرء تحويل المنافسة إلى منافسة سلمية وديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع، فإنه، مع ذلك، إذا استعجل المرء ذلك التحويل – إذا تحرك المرء فورا إلى منافسة ديمقراطية دون التصدي للأسباب الأساسية للصراع – يمكن للمرء في الواقع أن يدفع الأطراف إلى الابتعاد عن بعضها بشكل أكبر. ولقد أعجبنا كثيرا بفائدة النهج الحذر الذي اعتمد في أفغانستان للتحرك مباشرة إلى تشكيل حكومة مؤقتة معترف بها وإلى عملية لويا جيرغا بغية بناء توافق في الآراء ومن ثم اعتماد دستور والتريث في إجراء انتخابات مباشرة حتى نهاية تلك العملية.

إننا نقابل ذلك بالعمليات التي ما فتئنا نشارك فيها مشاركة كبيرة في كمبوديا أو البوسنة والهرسك أو هايتي أو كوسوفو، ونعترف بأن هناك فائدة حقيقية في إكمال العملية على النحو الصواب واستغراق الوقت لتهيئة الظروف لممارسة انتخابية تجمع الناس معا عوضا عن أن تؤدي إلى المزيد من الفرقة بينهم. وأعتقد أننا نكافح جميعا في ذلك في سياق العراق. ونحن حريصون جدا على أن نرى العمليات الديمقراطية تتطور بطريقة تسمح بأقصى تمثيل مباشر ممكن، بينما تضمن ألا تتفرق مختلف الأطراف في ذلك البلد من جراء الممارسة.

لذلك السبب فإننا كمنظمة أصبحنا مشاركين في تعزيز الحوارات من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، حيث

لا يوجد بعد برلمان وانتخابات وفي العديد من الحالات حيث يوجد برلمان لكن العملية الديمقراطية أصبحت ضيقة نوعا ما أو غير تمثيلية بشكل كامل للعناصر في بلد ما على حد سواء. وقد شهدنا، في أمريكا اللاتينية بصفة خاصة، بدءا بنتيجة الصراع في أمريكا الوسطى، كيف يمكن للدور الهام الذي يؤديه حوار يجمع مختلف فئات المجتمع المدني مع القيادة السياسية، على الأقل، أن يستكمل – وكثيرا، في بعض الأحيان، ما يحل مؤقتا محل – أكثر العمليات الديمقراطية الرسمية كما يمكنه بشكل جوهري أن يمهد لإجراء ممارسة ديمقراطية لاحقة تحظى بتأييد أوسع.

وبينما كنا نستعرض عمليات المصالحة الوطنية هذه، لاحظنا أنه، في عدد من المناسبات – في هايتي عام ١٩٨٧، وفي زائير عام ١٩٩١، وفي كوت ديفوار عام ٢٠٠١ – تمت عمليات مصالحة أصلية تتقدم بصعوبة، ربما أعاقها على نحو قاتل الافتقار إلى الدعم الدولي القوي. واستنادا إلى معرفتنا بأمور لم نكن نعرفها من قبل، قد يرى المرء أن الشجيرة الصغيرة لم تنم أبدا لتؤذن ببداية تحقيق مصالحة كانت تتفادى الصراع اللاحق وتصبح سنديانة، لأن الدعم الدولي الصحيح والتشجيع لم يتوفرا. وبشكل مماثل، رأينا الدور الحيوي للمجتمع المدني في الممارسات الديمقراطية الرسمية وفي هذه الحوارات من أجل المصالحة الوطنية أيضا على حد سواء، حيث يشكل مطلب طرح أوسع مدى ممكن من الآراء على الطاولة أمرا جوهريا بشكل مطلق.

واسمحوا لي بأن أدلي بملاحظة أخرى بشأن العملية السياسية، فيما يتعلق بمسألة حقوق الأقليات. كثيرا جدا ما نرى في الانتخابات المباشرة والسريعة والمبكرة في مرحلة ما بعد الصراع أن عقلية ''الرابح يكسب كامل الرهان'' تتطور بحيث يشعر الذين خسروا في صناديق الاقتراع – وربما كانوا الخاسرين في الصراع العسكري السابق – بالمزيد من تنفيرهم من الحالة وبأن حقوقهم أهدرت. وبطبيعة الحال، يشكل هذا حافزا هائلا لتجدد نشوب الصراع. وفي الواقع، في تقريرنا للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ بشأن الديمقراطية، استغرقنا وقتا طويلا نجادل من أجل جيل ثان من الإصلاحات الديمقراطية، حيث تشكل مسائل حقوق الأقليات وبشكل أوسع حقوق الإنسان ومسألة حرية وسائط الإعلام والثقافة الأوسع للديمقراطية – وحيث يوجد الصوت في مجموعة أوسع بكثير من القيم الثقافية والعرقية في مجتمع ما حيال احترام آراء الآخرين والسماح بحصول تنافس الأفكار في تبادل سياسي حر – أمرا جوهريا. ويجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن الديمقراطية لا تتألف إلا من ممارسة صناديق الاقتراع.

وكما سمعنا من فورنا من السيد كالوموه، فإن وراء هذه المسائل تكمن مسألة العدالة والمصالحة الجوهرية. وقد بين السيد كالوموه العديد من النقاط الهامة وإنني لا أود أن أكرر ما قاله، ما عدا أن ألاحظ أنه، من تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وكذلك، ولا بد أن أقول هذا، من تجربتي الخاصة – فإنه، بعض الشيء مثل الديمقراطية، لا يمكن استعجال الحقيقة والمصالحة. وقد اندهشت كثيرا من تجربتي شيلي والأرجنتين، وأيضا من تجربة جنوب أفريقيا، في أنه لكي تكون هذه عملية داخلية حقيقية – مع شعور مجتمع بأنه قوي بما يكفي ومتوائم بما يكفي لكي يشرع في هذه المسائل بطريقة شاملة – عادة ما يمر بعض الوقت. والديمقراطية بحاجة إلى أن ترسى بشكل جيد، كما أن الشعور بأنه يمكن زيارة أشباح الماضي دون التعرض للخطر يستغرق وقتا.

بيد أن زيارة الماضي أمر حتمي. وأنا نفسي ما زلت لم أر مصالحة كاملة بعد الصراع لم تحصل فيها هذه العملية. وبالتالي، بينما ينبغي، كما يزعم، ألا تحصل هذه الزيارة في البداية، فإنها تشكل خطوة حتمية في الطريق إلى تضميد حقيقي للجراح. وأعتقد أن هناك مسألة حقيقية لدور المجتمع

الدولي في هذا. وفي بعض الأحيان قد يكون ذلك الدور قاسيا بعض الشيء ومبكرا أكثر من اللازم فيما يتعلق بمحاولة المضي بأسرع من اللازم في عملية لتحقيق العدالة والمحاسبة قبل أن يستعد بلد ما لذلك. ثانيا، في لحظة حاسمة، يمكن أن تشكل العدالة الدولية، من خلال اللجان أو غيرها، حفازا أساسيا للبلد حتى يمسك بنفسه بزمام المسألة والمضي بها إلى النهاية. وبالتالي فإنني أعتقد أن هذا المجال يحظى باهتمام هائل.

ولكن، اسمحوا لي أن أقول إن بعض المسائل العادية الأخرى للمؤسسات مهمة أيضا. وأعتقد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه وكالة إنمائية مندهش باستمرار إذ يجد المدى الذي أصبحنا فيه وكالة لتدريب الشرطة، لأنه سواء كان البرنامج يدعم الصندوق الاستئماني الذي تقوده ألمانيا في أفغانستان أو بشكل مباشر أكثر، يدعم جهود تدريب الشرطة في بلدان مثل هايتي أو موزامبيق خلال الأعوام، بمساعدة إسبانيا والعديد من الآخرين في هذه القاعة، فقد وجدنا أنه، ما لم يشعر المواطنون بأن أمنهم الشخصي تكفله أعمال فعالة للشرطة في الطرقات والمجتمعات المحلية، فإن الكثير من بقية المصالحة وبناء السلام يصعب تحقيقه. ومع ذلك، ومن حيث الدعم الدولي، فهذا واحد من أكثر الالتزامات تكلفة وطموحا وصعوبة لكي نكفل تحقيقه. وهو التزام يقع بقدر كبير على كاهل الأمم المتحدة، لأن البنك الدولي، على سبيل المثال، يتناوله – أعتقد على نحو يمكن تفهمه – على أنه يقع خارج نطاق ولايته. وآخر تعليق سياسي مؤسسي هو أن المهام الحيوية المتمثلة في التسريح وإعادة الإدماج وتجميع الألغام الأرضية أساسية لعمليات المصالحة هذه، وهي من الصعب عادة تخصيص الموارد لها بسرعة كافية أو بفعالية كافية أثناء الفترة التي تكون فيها المصالحة بدأت للتو.

وقلت في مستهل بياني إنني كنت أريد أن أقول كلمة عن جزء ''الاقتصاد'' في الاقتصاد السياسي. ومن الأيسر بكثير تحقيق المصالحة في سياق النمو الاقتصادي عن تحقيقها في سياق التقشف وتخفيض الميزانية. ومع ذلك، تتسم خصائص حالة ما بعد الصراع عادة بالتقشف وتخفيض الميزانية. وتكاد ترث الحكومة دائما في فترة ما بعد الصراع حالة تتصف إما بعدم وجود قاعدة ضريبية أو تكون القاعدة الضريبية ضعيفة جدا. وما فتئت استجابة المؤسسات المالية الدولية لذلك هي الإصرار على تقليل الإنفاق الحكومي إلى مستوى يعبر عن تلك الحالة – ولأسباب معقولة جدا، لأنه بينما يكون مستوى الطلب أيضا منخفضا جدا في الاقتصاد، فأي شيء أكبر من ذلك من جانب الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تضخم كبير، ويكون غير قابل للاستدامة أيضا.

ومع ذلك فالحقيقة هي أنه ما لم تكن لدينا استراتيجية اقتصادية تستند إلى التوسع وتستند بالتالي إلى خلق فرص العمل والقدرة على تمويل الخدمات، بما في ذلك التوعية الصحية، للضحايا الآخرين للصراع، وقبل كل شيء لتقليص مجالات حيوية للحكومة من قبيل الجيش وعلى وجه الخصوص – الذي قد يكون في صفوفه عدد كبير من المقاتلين السابقين – فإن الاستقرار المالي الذي قد نرغب في تحقيقه سيقع ضحية لغياب الاستقرار الحقيقي ولتجدد الصراع.

وقد ترأست في دافوس في عطلة نهاية الأسبوع بعض المناقشات المشوقة جدا بين صندوق النقد الدولي والبروفيسور جو ستيغليتز – المدافع الأساسي عن الاقتصاد التوسعي – بشأن كيفية التوفيق بين هذين الجانبين للمعضلة. وأعتقد أن ذلك مجال يجب أن نعطيه قدرا أكبر من الاهتمام فيما نمضي قدما.

وأود أن أدلي بنقطتين مؤسسيتين. أولا، فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ صدور تقرير الإبراهيمي أعتقد أنه ساد تفهم واضح جدا لمختلف الأدوار التي تؤديها شتى أجزاء الأمم المتحدة في ظل قيادة إدارة الشؤون السياسية في حالات إعادة الإعمار بعد الصراع بوجه عام، ومن ثم، في المصالحة بوجه خاص. ونحن بوصفنا منظمة، تلقينا للتو تقريرا عن العمل الانتقالي أعد برئاسة كارول بيلامي، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة يتعلق بهذا الأمر.

وبالنسبة لنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعرض ذلك بعض القضايا الجوهرية. أولا، بينما ننتقل من الغوث إلى المصالحة ويشرع زملاؤنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تخفيض حجم عملهم، بينما يطلب منا زيادة حجم عملنا، نرى فجوة تمويلية كبيرة. ونحن نراها اليوم في ليبريا. وقد شهدناها في كل حالة من حالات ما بعد الصراع.

ثانيا، بينما لدى زملائنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قدرة هائلة في مختلف مجالات العمل الغوثي، فنحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدينا قدر أقل بكثير من الموارد في مجالات من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحكم القانون والعدالة والدعم المبكر لبناء النظام الانتخابي. ونحن نعمل في كل تلك الجماعات بيد أننا بقيادة جوليا تافت عززنا قدرتنا تعزيزا هائلا في كل من هذه المجالات. ولكنني أشعر في بعض الأحيان بما يشعر به الجنرالات الذين يقولون إنهم لا يستطيعون نشر جيوشهم إلاّ في عملية أجنبية واحدة في وقت واحد. وأواجه صعوبة هائلة في توفير دعم كاف لستة من هذه الأنشطة حول العالم في وقت واحد، ولذلك فقد بدأنا مباحثات مع مؤيدين رئيسيين في هذا المجال حول، أولا، كيفية تعزيز قدراتنا في هذا الصدد – لكي نستخلص دروسا من هذه العمليات ولكي نحصل على قدرة بشرية كافية لدعم مكاتبنا القطرية وأفرقة الأمم المتحدة في هذه المجالات – وثانيا، كيفية توفير المجتمع الدولي أموالا بسرعة أكبر للخطوات الأولى من المصالحة.

ويمكن مقارنة هذه الحالة بحالة من يعاني من أزمة قلبية. فجميع الأبحاث تفيدنا بأن أكبر احتمال للعودة إلى الصراع يكمن في الأشهر الأولى بعد انتهاء الصراع. ولكن هذه هي الفترة التي نكون فيها أقل قدرة على توفير الموارد للتسريح وإعادة الإدماج الناجحين. ويقودني هذا إلى النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها بشأن مجلس الأمن، وبشأن تشبيه طبي آخر. إنكم جيدون جدا في غرفة العمليات – تبرمون اتفاقات السلام على نحو جيد، وتنفذون حفظ السلام جيدا. ولكن التحدي الذي أضعه أمامكم جميعا. وأقول هذا من دون أي تعليق على المناقشة بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة – هل هو أن الإحصائيات الحقيقية لبناء السلام تظهر أن أهم التدخلات هي، بالمفهوم الطبي، في مرحلة الصحة الوقائية – مرحلة ما قبل الأزمة القلبية – وأيضا في مرحلة إعادة التأهيل – مرحلة ما بعد الأزمة القلبية. ومع ذلك، تتركز جميع أنشطتكم في غرفة العمليات، وليس في العيادات بعد ذلك – ناهيكم عن توفير المساعدة الوقائية للمريض قبل الأزمة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد مالوك – براون على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات، الذي أفصح فيها ببلاغة عما يجب أن ننجزه.

أعطي الكلمة للسيدة كارولين ماكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في الحالات الطارئة.

السيدة ماكاسكي (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن زملائي في مجتمع العاملين في الحقل الإنساني، أود أن أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، بجزيل الشكر على إعطائي

هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذا الأمر المهم. إن المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع قضية معقدة نعلم جميعا أنه يتعين معالجتها على نحو شامل، مع مراعاة مجال عريض من القضايا والآراء. ولهذا السبب يسرني أن أتمكن من عرض بعض الآراء على المجلس بشأن المصالحة بعد الصراعات.

لماذا يهتم المجتمع الإنساني بالمصالحة بعد الصراعات؟ الإجابة البسيطة هي أنها قضية يمكن أن يكون لعملنا الإنساني تأثير كبير عليها. وبالعكس كذلك، فهي قضية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وكبير على عملنا الإنساني.

لعلّي سأتناول في بياني بعض القضايا التي أثارها بالفعل زميلاي السيد مالوك – براون والسيد كالوموه، ولكنني سأحاول أن أفعل ذلك من وجهة نظر الآثار الإنسانية والسياق الإنساني.

ومثلما نعلم جميعا، إن المصالحة بعد الصراعات ليست حدثا ولكنها عملية مستمرة. فهي يمكن أن تبدأ وينبغي رعايتها أثناء مرحلة التصدي الفوري للصراع، ويمكن أن نستفيد مما يجلبه العاملون في المجال الإنساني من حياد وعدم انحياز. فرسالتهم هي أن نضع الفرد – المرأة والرجل والطفل – في جوهر ما يجب أن تفعله الأمم المتحدة.

وحينما نسمع عبارة ”المصالحة بعد الصراع“، نفكر أولا في عمليات المصالحة الرسمية، وقد ذكر بعضها – لجان الحقيقة والمصالحة وما إلى ذلك – ودورها بالنسبة لعمليات العدالة الجنائية. ومن دون شك أن هذه العمليات الرسمية حيوية للمصالحة الوطنية وللسلام المستدام. ولكن بعض أقوى أشكال المصالحة، فيما يتعلق باستعادة النسيج الاجتماعي واستعادة الوحدة الوطنية، سيوجد في الحياة اليومية: الأطفال من مختلف المجموعات العرقية الذين يجلسون معا في المدارس، والجيران الذين يعملون معا لإعادة بناء قراهم وعياداتهم الصحية وذلك على الرغم من أنهم كانوا على نقيضين أثناء الصراع. وبالفعل، يجب النظر إلى عمليات المصالحة وهذه الأشكال للمصالحة على مستوى القاعدة على أنها تكمل وتعزز بعضها البعض. ويمكن لواحدة منها أن تنمو وتتطور بالاستفادة من الأخرى.

وبالمثل، لا نستطيع أن نتحمل تبعة التركيز المحصور على التطورات السياسية وعمليات السلام في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الصراع إلى السلام. وأود أن أشير في هذا المقام إلى التشبيه الجيد للغاية الذي قدمه السيد مالوك براون في نهاية بيانه فيما يتعلق بمسرح العمليات؛ فقد كان ذلك محور تركيز عملنا إلى حد بعيد. وينبغي معالجة الشواغل الإنسانية الأوسع معالجة ملائمة، ولابد لنا من أن الاستيثاق من أن الاستجابة الإنسانية الدولية تدعم – ولا تقوض – الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وتوطيد السلام. فتقديم المساعدة الوطنية بصورة سليمة لبنة هامة في بناء المصالحة الوطنية بعد الصراع.

ويجب أن تكون نقطة البداية ضمان توفير المستويات الكافية من المساعدة الإنسانية في أكثر الحالات حرجا. والعجز عن توفير حتى أدنى المستويات من المساعدة في حالات ما بعد الصراع مباشرة ليس من شأنه إلا زيادة التوترات وتنمية الشعور بالضيم، مما يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة. وإذا لم نكن موجودين هناك لتقديم المساعدة، فإن الناس سيظلون تحت رحمة تجار الحرب في أسباب بقائهم الأساسية. ومن المحزن أن المخاطر أكبر ما تكون في حالات الطوارئ ”المنسية“. إن الافتقار الشديد إلى الاهتمام والدعم المادي لبلدان مثل جمهورية الكونغو ظل يقوض بصورة مطردة الجهود المحلية والدولية الرامية إلى تحقيق المصالحة.

والمساعدة الإنسانية نفسها يجب أن تقدم بطريقة منصفة وفعالة، على أساسا الحاجة الواضحة. وهذا المبدأ الأساسي في العمل الإنساني يمكن أن يصبح في كثير من الأحيان من أشق الأمور، وخاصة في الحالات التي نُمنع فيها من الوصول إلى المحتاجين أو تسعى فيها الفصائل إلى التلاعب بالمساعدة الإنسانية وإساءة استخدامها لأغراضها الخاصة. وينبغي أن تقوم شرعية دخول فصيل من الفصائل في عمليات السلام على أساس التزامه بإتاحة وصول المساعدة الإنسانية دون تعويق.

وكان من الأمثلة الصارخة في هذا الصدد الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنة الماضية، عندما كان التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما يطلب من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفير الحماية له – ليأتي إلى كينشاسا – بينما كان يرتكب أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، على السكان في منطقته هو نفسه. وذلك مثال لحالة كان يمكننا أن نصر فيها على ألا توفر الحماية لأعضاء التجمع حتى يوفروا هم أنفسهم الحماية للمواطنين في منطقة سيطرتهم.

ويتعين على جماعة العمل الإنساني أن تستوثق أيضا من أنها تعمل مع الأشخاص والجماعات ضحايا الصراع، بدلا من العمل بالنيابة عنهم. وينبغي النظر إلى المساعدة الإنسانية باعتبارها استثمارا يمكّن الناس من إعادة بناء حياتهم ويحافظ على نسيج المجتمع ، الذي سيكون ضروريا لعمليات السلام والمصالحة.

ولذلك من المطلوب اتباع نهج استراتيجي قائم على المبادئ فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، وذلك لضمان إيصالها بطريقة لا تديم المظالم أو تعوق التطور الاجتماعي والمؤسسي في الأجل الطويل، ولضمان استعادة سبل كسب العيش وتعزيز شرعية الدولة. والمسؤولية عن هذا تقع على عاتق الوكالات الإنسانية بنفس القدر الذي تقع به على عاتق البلدان المانحة والمجتمع الدولي. وأشار السيد مالوك براون إلى العمل الذي تضطلع به الأمم في المرحلة الانتقالية. وإني لن أكرر عباراته هنا، ولكن هذا عنصر هام في ذلك الصدد.

إن حالات ما بعد الصراع مثال على أهمية ضمان توفير التمويل الكافي ليس للمساعدة الإنسانية التي تحافظ على الحياة فحسب، ولكن أيضا على البرامج الأخرى التي يكون لها أثر كبير على المصالحة الوطنية. وتقتضي العمليات الفعالة لتحقيق السلام والمصالحة هياكل اجتماعية وإدارية فعالة. ومن المهم، بالتالي، ألا يهمل المجتمع الدولي المدارس ومعلميها، والمراكز الصحية والعاملين بها، وموظفي الإدارة المحلية، وهياكل الرعاية الاجتماعية المحلية والمجتمع المحلي، ولكن ينبغي بذل كل جهد لإشراكها ودعمها في أوقات الصراع. والاستجابة السريعة والفعالة للاحتياجات الأساسية في المرحلة الانتقالية بالغة الأهمية لجهود المصالحة الوطنية. وإذا ما حرم الناس من ثمرات السلام – مثل المأوى، والتعليم، والصحة والعمالة – يكون تحقيق المصالحة الوطنية أصعب بكثير.

ومع ذلك، تُظهر تجربتنا مع عملية النداءات الموحدة، أنه على الرغم من أن المانحين يرغبون في دعم المبادرات التي تعالج الاحتياجات الإنسانية العاجلة، فإن الأدوات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل لتحقيق المصالحة، مثل التعليم والرعاية الصحية والتسريح ونزع السلاح، غالبا ما ينقصها التمويل الكافي. وهذا من شأنه أن يقوض المصالحة فيما بعد الصراع بعدة طرق. فعدم كفاية الموارد لبرامج التعليم يمكن أن يؤدي، مثلا، إلى حرمان أجيال من الحصول على التعليم وتركها بإمكانيات ضعيفة للمستقبل،

مما يديم الفوارق الاجتماعية التي تمثل الأسباب الأساسية للصراع. وبوروندي مثال مؤسف ومفيد في هذا الصدد.

وأعتقد أن هناك مجالا كبيرا لمزيد من البحث عن سبل توجيه الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة في العمل البرنامجي لوكالاتنا، آخذين في الحسبان أن حياد ونزاهة المنظمات الإنسانية يوفران لنا أساسا فريدا يمكننا من الاضطلاع بدور هام في سد الفجوات. ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب مفوضية الأمم السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمية وغير ذلك من الوكالات الإنسانية، تضطلع فعلا بذلك الدور في أعمالها اليومية.

إن أثر المصالحة على أعمال الوكالات الإنسانية هو الوجه الثاني من العملة. ومن الشواغل الأساسية للعاملين في المجال الإنساني بعد انتهاء الصراع خطر العودة إلى الصراع المسلح إذا ما فشلت عمليات السلام وتدابير المصالحة. وستظل الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الكبيرة قائمة إذا لم تعالج مسائل المصالحة بفعالية وسرعة. ولذلك فإن مما له أهمية بالغة ضمان ألا تؤدي تدابير المصالحة عن غير قصد إلى تفاقم التوترات وتشجيع العودة إلى الصراع. ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، بسبب التطبيق غير المتسق للتدابير المتصلة بالعدالة والإفلات من العقاب، واستعادة الممتلكات، وإعادة الإدماج. وهذه مشاكل عانت منها عمليات السلام في مختلف البلدان و ، مرة أخرى، استخدم بوروندي مثالا.

وفي الحقيقة، يجب أن يعتبر الاتساق أحد الأركان الأساسية للمصالحة في حالات ما بعد الصراع. ويجب توفير المساعدة الإنسانية بصورة ثابتة ومنصفة؛ والآليات القانونية والقضائية، والقانون الإنساني الدولي، واستعادة الممتلكات، وإعادة الإدماج، وعمليات العودة – كلها يجب أن تطبق بصورة متسقة إذا ما أريد أن يكون للمصالحة أساس قوي.

والمصالحة بعد انتهاء الصراع لا تقتضي منا معالجة بناء المؤسسات فحسب، ولكن أيضا الأسباب الأساسية للأزمة، وقد تكلم السيد مالوك عن هذا الموضوع. ولكن الأسباب الجذرية لأغلب الصراعات تكمن في الفقر والفساد والتلاعب المتعمد بحقوق الأقليات، والإجحاف والاستبعاد الاجتماعي، بحرمان عناصر معينة من المجتمع من المشاركة في العمليات السياسية والاجتماعية، ومن التملك والتعليم. ويتعين علينا الاستيثاق من أننا لا نتسبب في إدامة المؤسسات التي تقسم المجتمع ولا تدع مجالا للمصالحة، إما بعدم توفير التمويل الكافي للمساعدة الإنسانية وعدم تنفيذها على نحو واف، أو بالطريقة التي نشارك بها في بناء القدرات على الصعيد المحلي.

وكما يعلم المجلس، إن المنظمات الإنسانية دائما حاضرة في حالات الصراع عندما لا يكون هناك أحد. وتدل تجربتنا على أنه في البلدان التي تتعافى من آثار الصراع، يتوقف تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في نهاية المطاف على تغيرات المواقف والسلوك داخل المجتمع. وهذا ينطبق بصفة خاصة عندما يكون المجتمع قد أصبح مستقطبا. وفي أغلب الأحيان يُنظر إلى عمليات السلام وكأنها حق مقصور على القوات المتحاربة، ولكن السلام الدائم والمصالحة الوطنية يعتمدان على تهيئة مناخ اجتماعي يسعى إلى إدامة السلام. وجميع قطاعات وعناصر المجتمع – ليس القوات المتقاتلة فقط – ينبغي أن تتضافر لتحقيق تلك الغاية.

وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، أعتقد أن هذه مسألة يمكن أن نركز عليها بصورة مفيدة، وهي أن العمليات السياسية – عمليات السلام – تميل إلى تجاهل الطائفة الواسعة من الجماعات المتضررة من الأزمة وذات المصلحة في المستقبل؛ وينبغي أن تكون هذه الجماعات على طاولة التفاوض، وألا تكون أطرافا في الصراع فحسب.

وإشراك قادة الجماعات المحلية – الذين يمثلون نطاق المصالح والمنظورات في المجتمع – في أبكر وقت ممكن في جهود المصالحة أمر بالغ الأهمية. ومنظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص، التي توفر قنوات هامة لفهم الشواغل الرئيسية لمختلف قطاعات المجتمع، يمكن أن تساعد على بناء الجسور بين الجماعات المنقسمة والساخطة.

وحالات ما بعد الصراع تتيح الفرصة أيضاً للتعرف على الدور الهام للمرأة في جهود المصالحة وتشجيعها على القيام به، إلى جانب معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين الشائعة في العديد من المجتمعات. وافتقار المرأة إلى المساواة في أفريقيا، مثلاً، كثيراً ما يكون بمثابة حكم عليها بالموت، لأنها تضطر إلى التكيف مع استراتيجيات البقاء مما يزيد من فرص انتقال عدوى نقص المناعة البشرية إليها. كما أن للمرأة دور أساسي في الاستجابة لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والجوانب الأخرى للحالات الطارئة، غير أن التدرج الهرمي الراسخ القائم على الفوارق بين الجنسين كثيراً ما يعوق اتخاذ الاستجابات الملائمة. فإن كنا جادين بشأن عكس مسار ذلك الوضع، يجب أن نعود مرة أخرى إلى سيطرة المرأة على سبل عيشها وعلى جسدها، وأن ندرج احتياجاتها وشواغلها في التخطيط الإنساني واستجابات ما بعد الصراع على المستوى الاستراتيجي.

وقبل أن أختتم، أود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل الرئيسية التي تشغل اهتمام العاملين في الحقل الإنساني لارتباطها بالمصالحة. ومن بين أبرز الشواغل الإنسانية تلك المسائل المحيطة بعودة اللاجئين والمشردين داخلياً وإدماجهم في مجتمعاتهم. وعندما يختار أعضاء الأقليات العرقية العودة إلى مجتمعات ما زالت هشة على أثر خروجها من الصراع، ليس هناك أمام المجتمع الإنساني دور أهم من التأكد من أن هؤلاء الأشخاص يعيشون في أمان وتتوفر لهم الحماية وأنهم يلقون المساعدة للعودة إلى ديارهم.

وخلال السنوات العشر الأخيرة، كانت لدينا برامج إنسانية وبرامج إنعاش ناجحة ومستهدفة جيداً لدعم الالتزام بالمصالحة بطرق عملية. وأنا هنا أفكر، مثلاً، في مبادرات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن المرأة الرواندية والمرأة البوسنية، حيث أتيحت الفرصة للنساء الروانديات والبوسنيات من مختلف الأعراق والأحزاب للحصول على التدريب المهني والائتمان الصغير كيما يتسنى لهن بدء عملية الإنعاش والمصالحة بأنفسهن وبشكل جماعي. ولدينا كذلك دروس بناءة وعملية مستفادة من إعادة إدماج المشردين داخلياً في تيمور– ليشتي، حيث أقيمت احتفالات الاستقبال التي ترجع إلى ممارسات تقليدية لدعم قبول أولئك الأشخاص في مجتمعاتهم. وفي أنغولا، كانت القواعد أداة مهمة لإعادة حقوق الملكية إلى المشردين داخلياً.

وبالمثل، فإن برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم على نحو فعال يمكن أن توفر دعماً حيوياً لجهود المصالحة الوطنية. وثقافة العنف لدى الشباب كما شهدناها في حوض نهر مانو وفي كوت ديفوار، على سبيل المثال، ستظل تعرقل جهود المصالحة مالم تطبق برامج إقليمية جيدة التصميم والموارد لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل لمعالجة احتياجات معينة للشباب الذين عانوا الأمرين من الحرب ولم تعد لديهم أي وسيلة للبقاء إلاَّ السلاح. وتمشياً مع طابع التآزر المتبادل لهذه المسائل، فإن مبادرات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج يعتمد نجاحها على جهود المصالحة، لأن إعادة إدماج المقاتلين تتوقف بشكل أساسي على قدرة المجتمعات على تقبل عودتهم إلى مجتمعاتهم.

واستخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أسلحة في الحرب يثير مسائل صعبة بشكل خاص في

وجه المصالحة. وقد اعتُرِفَ الآن فقط بفداحة الاعتداءات المتعمدة الواسعة النطاق التي تتعرض لها النساء والفتيات. فإلى جانب الصدمات الجسدية والنفسية والانفعالية والاجتماعية التي تعاني منها النساء والفتيات اللاتي يُعتدى عليهن بصورة عنيفة، تقوض تلك الجرائم الشنعاء القيم الثقافية وعلاقات المجتمع، كما أنها يمكن أن تدمر وشائج المجتمع. وقد أشرت بالفعل إلى الآثار المروعة على نحو خاص التي يواجهها كثيرون بسبب مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. فمساعدة الناجين من العنف الجنسي – ومجتمعاتهم على الشفاء تقتضي استجابة متضافرة من مجتمع العاملين في الحقل الإنساني. ولذلك، فإن البرامج الإنسانية التي توفر الدعم الصحي والطبي والغذائي والنفسي، والمشورة بعد الصدمات والتعليم والدعوة تكتسي أهمية حيوية في إطار جهود المصالحة. وفي ضوء الحساسيات الثقافية والاجتماعية، من الأهمية بصورة خاصة أن يتم هذا العمل من خلال المنظمات المحلية غير الحكومية والمبادرات النسائية، ولكن بدعم كامل من العملية السياسية وليس باعتبارها مسألة منفصلة.

أخيراً، أود الإشارة بإيجاز إلى حقيقة أنه من أكثر الجوانب المفزعة للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف المنتشرة على نطاق واسع، والتي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء أثناء الصراعات المسلحة، أنها تُقترَف في ظل مناخ الإفلات من العقاب – وهذه المسألة قد عالجها بالكامل زميلي السيد كالوموه. وفي حالات ما بعد الصراع، لا بد أن ترتبط المصالحة بالتزام واضح بوضع حد للإفلات من العقاب في حالة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. والتسوية الفعلية للصراعات والمصالحة الوطنية الأطول أجلاً يتوقفان على عمليتي المصالحة والعدالة – الأمر الذي نتفق عليه جميعاً. والواقع، إن العدالة والمصالحة، كما قال السيد كالوموه، لا بد أن تكمل إحداهما الأخرى. فهما عمليتان أساسيتان للمصالحة الفعالة في معناها الأوسع. وبينما تتيح عمليات العفو إجراء مهماً للتعامل مع مقترفي الجرائم على المستوى الأدنى، يجب ألا يمنح العفو في حالة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وختاماً، لا يمكننا أن نتوقع أن تكون المصالحة عملية سهلة أو مباشرة. ففي الكثير من البلدان التي تمر بفترة ما بعد الصراع، تحتاج الذكريات المريرة لإساءات الماضي إلى سنوات لكي تُنسى. وبالتالي، فإن التركيز على المستقبل دون تجاهل الماضي هو من أصعب التحديات التي تواجه عملية المصالحة في حالات ما بعد الصراع.

ولقد اتضح منذ زمن بعيد أن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكن أن توفر حلاً للأزمات. وما لم يتم إيلاء اهتمام ملائم وحسن التوقيت للمصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية، ستزلق البلدان مرة أخرى إلى أهوال الحرب، وستهدر جهود العاملين في الحقل الإنساني – وكثيراً ما يعرضهم ذلك لأخطار جسيمة. وكما نعرف، فإن ٦٥ في المائة من البلدان الخارجة من الصراع في أفريقيا تزلق في أتون العنف مرة أخرى، ولا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الوضع. لذا، كان من المهم أن يكون لدينا استراتيجية للدعم الدولي الفعال والواسع النطاق لضمان تعزيز الأنشطة الإنسانية ببذل جهود موازية للمصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء. وعلينا أن نسلم في هذا السياق أيضاً بأنه يجب أن يشق كل بلد طريقه الخاص إلى المصالحة. وبوسع العاملين في الحقل الإنساني أن يبدأوا تلك العملية، ومن المهم الاعتراف بتلك الحقيقة في إطار استراتيجية وطنية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة مكاسكي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. ومرة أخرى، أرجو من المتكلمين أن يحرصوا على ألاّ تزيد مدة بياناتهم على خمس دقائق كيما يمكننا الاستماع إلى كل المتكلمين المسجلين في القائمة، ومن كان لديه نص أكثر إسهاباً يمكنه تعميم النص الخطي.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد كالوموه، والسيد مالوك براون، والسيدة مكاسكي على إحاطاتهم الإعلامية التي استهلت بها مناقشة اليوم. وأقدم ملاحظاتي ريثما يدلي ممثل أيرلندا ببيان أشمل باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. ونحن نؤيد ذلك البيان تماماً.

ترحب ألمانيا بمبادرة شيلي بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية بعد الصراع. ورئاستك، سيدتي الرئيسة، لهذه الجلسة إنما تدلل على الاهتمام الذي تولينه لهذا الموضوع.

بعد المناقشة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز العدالة وسيادة القانون، تبرز مناقشة اليوم مرة أخرى رغبة المجلس – بل وأعضاء الأمم المتحدة كافة – في كفالة الاستدامة لجهود بناء السلام وحفظ السلام. وفي مناقشة المجلس بشأن العدالة وسيادة القانون، أعرب السيد غينو بوضوح عن مكمن الخطر، إذ قال:

”إذا قَصَرَ المجتمع الدولي استجابته لحالات ما بعد الصراع على إنشاء آليات تقليدية للعدالة الجنائية مثل المحاكم، مركزا على إصدار الجزاء وإنزال العقاب، فإنه سيعجز عن الاستجابة للكثير من توقعات الضحايا ’والمجتمعات الضحية‘ فيما يتعلق بآليات العدالة في فترة ما بعد الصراع، لا سيما في التعويض والمساءلة الكاملة عما حدث والمصالحة الوطنية“. (S/PV.4835، ص ٦٠)

ووصف باتريك بورغيس، المستشار القانوني السابق للجنة الاستقبال، والحقيقة والمصالحة في تيمور ليشتي التحدي بعبارات أكثر إثارة للعواطف:

”معاقبة الذين هم أكثر مسؤولية ليست الصورة الكاملة. والسكان في حالات ما بعد انتهاء الصراعات يواجهون خطرا حقيقيا وآنيا هو أن اشتعال النيران في العشب الجاف للغضب والاستياء الماضيين مرة أخرى، والنيران إذ تلهبها رياح الفقر، واليأس والبطالة، تصبح فورا حريقا لا يمكن السيطرة عليه. والعقاب سيساعد على تضميد جراح الماضي ويوفر بعض العزاء للضحايا، لكن ينبغي أن يبقى التركيز أيضا على العلاقات التي أصابها ضرر بين الأفراد على المستوى الشعبي. وليس المطلوب لتصحيح هذه العلاقات العدالة العقابية فحسب وإنما العدالة العلاجية أيضا.

نحن نرى أن هذين الاقتباسين يوضحان تماما أن العدالة والمصالحة – أو العدالة العقابية والعدالة العلاجية – تحققان، في آخر الأمر، نفس الهدف: تضميد جراح أي مجتمع مزقته الصراعات، أولا، بالاعتراف بالجراح التي أصابت الضحايا والمساءلة عنها؛ وثانيا، بإقامة نظام اجتماعي وسياسي عادل شامل يوفر ضمانات للحل السلمي للصراعات في المستقبل، ولعدم تكرار الصراعات والمظالم الاجتماعية الماضية؛ وثالثا، باستعادة الشعور بالهدف المشترك فيما بين السكان المنقسمين حتى ذلك الوقت.

وللأمم المتحدة خبرة عريضة في تناول كل مجال من هذه المجالات، التي تتراوح بين إقامة آليات العدالة والمصالحة وبين المساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز منظور للتنمية المشتركة قائم على مشاركة أكبر ومنافع متشاطرة. وتتضمن الأنشطة المحددة لتحقيق هذه الأهداف برامج

متنوعة مثل إنشاء محاكم وبعثات للحقيقة والمصالحة، وتقديم المساعدة في تنظيم وإجراء انتخابات حرة منصفة، وتقديم المساعدة في وضع دساتير موحدة جديدة، والتجريد من السلاح ونزع الألغام بطريقة مشتركة، علاوة على طائفة كاملة من برامج نزع سلاح المقاتلين الأعداء السابقين في الحرب الأهلية وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعبئة المساعدة المالية والتقنية الدولية لخطط إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في فترة ما بعد انتهاء الصراعات.

وألمانيا، بإعلان استعدادها لاستضافة مؤتمر بون الثاني المعني بأفغانستان، تتبع نفس النهج الكلي للمصالحة الوطنية. وبالفعل، سيكون غرض المؤتمر، وبما يتمشى مع مقترحات الممثل الخاص، السيد الإبراهيمي، تعزيز الجهود في جميع أنحاء المجتمع الدولي، التي ترسي الأساس لمواصلة المصالحة في أفغانستان بطريقة أكثر سلما وأكثر ازدهارا.

وسيكون من التحديات الحقيقية للأمم المتحدة القدرة على تقديم خبرتها ومساعدتها بطريقة متماسكة ومنسقة وفعالة. وتوخيا للنوعية الجيدة والجدوى الاقتصادية، قد يولى اهتمام لإنشاء وحدة في الأمانة العامة تتوفر لديها المعارف المفهومية والعملية الضرورية في مجال تعزيز المصالحة الوطنية في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، ويمكنها تنسيق العناصر الفاعلة المختلفة المشاركة في ذلك الميدان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقد اقترحت ألمانيا في الاجتماع الوزاري للمجلس بشأن العدالة وحكم القانون، الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إنشاء قوة عمل معنية بحكم القانون في الأمانة العامة. وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين مسألتي العدل والمصالحة، أقترح أن تتناولها فرقة العمل هذه بشكل مشترك.

ويجب أن يكون المنطلق في تناول مسائل المصالحة الوطنية في حالات ما بعد انتهاء الصراعات أنه ما من حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراعات تساوي حالة أخرى، وأنه ليست هناك حلول محددة تصلح لكل الحالات. لكن، من ناحية أخرى، العكس صحيح أيضا: ليس من الضروري اختراع حل لكل مناسبة، وهناك، بالتأكيد، مقاييس معيارية وإجراءات نموذجية يمكن أن توضع وتطبق بشكل مفيد.

ومن بين تلك المقاييس المعيارية، دعوني أذكر ثلاثة معايير ذات أهمية خاصة. أولا، بينت التجربتان في سيراليون وتيمور ليشتي بوضوح أنه ينبغي أن تحدد تحديدا واضحا الطريقة التي تتفاعل بها كل من آليتي المحاكم والمصالحة مع الأخرى وتكمل بها كل منهما الأخرى. وفي ذلك الصدد، من المهم أن يكفل أن تغطي الآليتان، معا، كامل المظالم المرتكبة خلال الصراع، دون ترك أي ثغرة للإفلات من العقاب. والقضاء على فجوة الإفلات من العقاب لا يزال يحتل أولوية في جدول الأعمال الدولي، وآليات المصالحة، إذا تضافرت تضافرا ملائما مع آليات العدالة، يمكن أن تقوم بدور هام في ذلك الصدد.

ثانيا، إن الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني يجب ألا يفلتوا من العقاب. وقد كان الأمين العام، السيد كوفي عنان، على حق عندما ذكَّر المجلس، في بيانه خلال المناقشة بشأن العدالة وحكم القانون، بأن هناك معايير دولية يجب التمسك بها. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية بالتحديد لغرض كفالة المساءلة الجنائية عن هذه الجرائم إذا فشلت المحاكم الوطنية في القيام بذلك.

ثالثا، ينبغي التذكير بأن الآليات القضائية وغير القضائية تحتاج إلى قبول ومشروعية محليين. وقبل إنشاء تلك الآليات، ينبغي التشاور مع القطاعات المعنية لأي مجتمع وقع ضحية. وبمجرد تشغيل الآليات، من الضروري إشراكها في

الجهود الجاري بذلها للوصول إلى الجماهير. ونحن نحيي أنشطة المساعدة الشاملة التي يقام بها في سيراليون، ونأمل أن يكون بوسع تلك الأنشطة أن تتجنب تكرار حالات يجد فيها متهمون جمهورا يؤيد دعواه الملتوية بأنه ضحية وأن القضاة أوغاد. وفي ضوء تلك الخلفية، من التحديات الهامة لنا جميعا أن نكفل أن تحظى آليات العدالة الانتقالية في العراق بتأييد شعبي واسع.

تقودني النقطة الأخيرة إلى ملاحظتي الختامية. ما من هدف من الأهداف الواردة في الهدف الأسمى للمصالحة – لا العدالة ولا المصالحة ولا التنمية – يمكن تحقيقه دون إرادة سياسية حازمة من جانب صانعي السياسة المحليين. وحيثما تكون تلك الإرادة ضعيفة أو غير موجودة، قد يكون من أكثر مهام الأمم المتحدة دقة وتحديا أن تبعث بين صانعي السياسات المحليين والسكان الذين مزقتهم الصراعات الثقة الضرورية للتوصل إلى صنع السياسات التي تحمل معها الأمل في مستقبل عادل أكثر ازدهارا. وبالفعل، فإن الأمم المتحدة لديها شرعية فريدة من نوعها للقيام بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل ألمانيا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أشكر وفد شيلي على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة من الواضح أنها رئيسية بالنسبة لمهمة منظمتنا. وأشكر أيضا السفير مونيوز على جعل مناقشتنا لهذه المسألة مع المنظمات غير الحكومية، في اجتماع مماثل لصيغة اجتماع أريا الذي نظمه في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، أمرا ممكنا.

يجعل ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا، الوفاق الأهلي بين أعضاء مجتمع إنساني واحد – والمصالحة بينهم إذا انهار ذلك الوفاق – الشرط الرئيسي الذي يجب الوفاء به لبناء عالم مفعم بالسلام.

إن المصالحة تلي مرحلة تقطعت فيها علاقات منسجمة لمجتمع ما، وذلك في كثير من الأحيان نتيجة صراع مسلح عنيف في حالة الحرب الأهلية، وعنف تمارسه دولة ضد مجتمع أو جزء من مجتمع في حالة الدكتاتوريات، أو عنف موجه ضد مجتمع ودولة، على حد سواء، بغرض تقويض أسسهما لأغراض سياسية. وتحاول المصالحة أن تحقق للمجتمع الشفاء من آثار هذه الانتهاكات، ومن ثم لا يتسنى لها النجاح ما لم يقدم تشخيص موثوق وموضوعي للأسباب التي أدت إلى هذا الصراع.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن ملاحظة حالات الصراع، التي تبقيها الأمم المتحدة قيد نظرها منذ إنشائها، تشير إلى تكرار وجود أعراض معينة، وتحديدا الهيمنة الزائدة من فئة اجتماعية أو عرقية على غيرها من فئات المجتمع أو عناصره. ويظهر ذلك بصفة عامة من خلال احتكار الثروات الوطنية ومناصب السلطة، الأمر الذي يغلب أن ينجم عنه استخدام أساليب الدولة القمعية للاحتفاظ بسيطرتها. ولا يسمح هذا بوجود أي نوع من أنواع الضغوط الموازنة أو القوى المعارضة التي هي عناوين سيادة القانون. وإذن فانعدام سيادة القانون هو مصدر العنف وتضارب المصالح في المجتمع. وكان من الممكن تسوية هذه التناقضات سلميا لو نشأت في بيئة ديمقراطية تنعم بالممارسات السليمة للحكم الرشيد وسيادة القانون، على أن تكون صياغة هذا القانون متسمة بروح الإنصاف بغرض الحفاظ على حقوق جميع الأفراد.

ومن هنا فالمصالحة لا سبيل إلى فصلها عن إقرار أو إعادة إقرار سيادة القانون الذي يتسم بفكرة العدالة. ولكي تحقق المصالحة الوطنية هدفها الأساسي المتمثل في إقامة مجتمع يسوده السلام في حالات ما بعد الصراع، فإنها تقترن

بالإفصاح عن الحقيقة، وهي أساس العدالة. ويحدث هذا على مستويين هما، أولا، إبراز الحقيقة بشأن أسباب الصراعات، بما في ذلك التفاوتات وأشكال الحرمان من الحقوق التي تسببت في هذه الصراعات، والتسليم العام بوجود هذه الاختلالات؛ وثانيا، الإقرار بالحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع المرتكبة خلال فترة القتال.

وبينما تسمح المرحلة الأولى بالمصالحة بطبيعة الحال من خلال توجيه الدعوة إلى الساحة السياسية لاستجماع الإرادة، وتهيئة الظروف، لتصحيح التفاوتات السابقة، فإن المرحلة الثانية تطرح العديد من التساؤلات بالتأكيد، لأنها تنكر فكرة الإفلات من العقاب وتحبذ فكرة تسوية الحسابات، والمعاقبة، ومنح التعويضات المستحقة للضحايا واللازمة للإصلاح الخلقي، وكلها تزيد من فرص تحقيق المصالحة المستدامة.

وتكمن الصعوبة الرئيسية في هذه العملية في التوفيق بين رفض الإفلات من العقاب، وهو ما تفرضه سيادة القانون، وخطر استمرار الصراع بسبب المخاوف التي تثيرها احتمالات المقاضاة لدى من ينتهكون حقوق الإنسان. وهذا الأمر هو الذي يدخل مسألة العفو برمتها ضمن مناقشتنا اليوم.

ولا تنشأ مشكلة العفو عندما يُهزم أحد أطراف الصراع عسكريا بواسطة الطرف الآخر، سواء بإمكانيات المنتصر الخاصة أو بدعم من المجتمع الدولي. وفي تلك الحالة بصفة عامة، يحاكم المنهزمون. غير أن السيناريو يختلف عندما يكون في استطاعة الأطراف المتحاربة إطالة أمد الصراع، بما يصاحبه من فظائع، أو عندما يتفاوض الممسكون بزمام السلطة في الدولة بشأن شروط الانسحاب. فمن المعروف أنه في فترة التفاوض بشأن التسوية، يواجه الوسطاء دائما المطالبات بالعفو التي يتوقف عليها في أكثر الأحيان نجاح جهودهم.

وتحاول لجان الحقيقة والمصالحة، كما في حالة شيلي وجنوب أفريقيا بصفة خاصة، تجاوز هذه الصعوبة الكامنة في سيادة القانون والمتمثلة في الالتزام بالمقاضاة، وذلك بالتشديد على القيمة العلاجية لكشف الحقيقة. ولهذه الممارسة بالفعل ميزة كبرى تتمثل في الوفاء بواجب التذكر، وهو ضروري لبناء توافق آراء وطني جديد، مع تلافي تكرار أخطاء الماضي. بيد أنها، بتجاوزها الفعلي للمرحلة القضائية، فهي تمثل رغم ذلك نوعا من العفو، على غرار ما تفاوض بشأنه وحصل عليه وسطاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشارلز تيلور في الآونة الأخيرة. ويحسب لهؤلاء الوسطاء أنهم جنّبوا ليبريا المحنة الإضافية التي تسبب فيها تقاعس المجتمع الدولي في مواجهة كارثة إنسانية كبيرة.

وهنا آتي إلى المسألة المعروضة علينا، وهي دور الأمم المتحدة في عملية المصالحة الوطنية.

أولا، بالنسبة لمسألة الإفلات من العقاب والعفو، يبدو أن المنظمة قد اختارت موقفا قويا يتمثل في عدم منح أي تنازلات لأطراف الصراع قيد نظرها، كما أشار السيد كالوموه. وهذا موقف مبرر قانونا، ولكن الجانب السلبي في ذلك يتمثل في الحد من قدرة المنظمة على وضع حد لأعمال القتال من خلال الوساطة وحدها، نظرا لارتياب بعض الأطراف المتحاربة في المنظمة إذا ما قررت مقدما ملاحقة هذه الجرائم جنائيا.

ومن جهة أخرى فإن التطور الملموس في القانون الجنائي الدولي في السنوات الأخيرة لا يترك للمنظمة والدول الأعضاء هامشا كبيرا للمناورة في هذا المجال. وقد أصبح هامش المناورة هذا معدوما في الواقع في حالة الجرائم الدولية، أي جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

ومع ذلك فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الفقرة ٢ (ج) من المادة ٥٣ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تمنح المدعي شيئا من الحرية والسلطة التقديرية لعدم فتح باب التحقيق القضائي في حالة ما إذا وجد ''بعد مراعاة جميع الظروف، بما فيها مدى خطورة الجريمة ومصالح المجني عليهم ... أن المقاضاة لن تخدم مصالح العدالة''.

ولكي تحافظ الأمم المتحدة على دورها كوسيط نزيه، عليها أن تتلافى قدر الإمكان أن تضع نفسها في موقف موجه الاتهام، ولا سيما لأن دور الأمم المتحدة يقل شيئا فشيئا بينما تزداد مشاركة الدول أو المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في المسعى الصعب من أجل إيجاد حلول لهذه الصراعات الدامية بشكل خاص.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تهيئ الأوضاع التي تمكنها من التهديد باللجوء إلى القوة ضد الأطراف المناوئة. وتتوقف تلك الأوضاع التي تبدو لنا مفقودة اليوم على تأكيد الإرادة السياسية الواضحة من جانب مجلس الأمن، وخاصة من جانب أعضائه الدائمين، كما تتوقف على توافر الموارد الملائمة لإدارة عمليات حفظ السلام.

ويبدو أن دور الأمم المتحدة في فترة ما بعد الصراع قد وضحه تماما إعلان الألفية. ولا أود أن أتطرق في هذا المجال إلى التفاصيل، ولكن يبدو لنا في حالة عمليات المصالحة الوطنية على وجه الخصوص أن هذا الدور يتمثل في دعم أطراف الصراع السابقة في مرحلة بناء السلام والانتقال إلى سيادة القانون. ويمكن أن يتم هذا بالطرق التالية: بتبادل المنظمة خبرتها ودرايتها المشهودتين في إدارة وإتمام عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومن خلال تقديم المساعدة في العمليات الانتخابية وإقامة المؤسسات الديمقراطية التمثيلية، بما فيها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبإعادة إنشاء النظام القضائي المتسم بالاستقلال والنزاهة والفعالية، وبتطوير هيئات الإعلام التي تجسد قيم الديمقراطية والتسامح، لمجابهة الآثار الضارة لوسائط الإعلام المتعصبة، التي يشار إليها أحيانا بأنها وسائط الكراهية، التي قد لا تؤدي فقط إلى إيجاد جو يؤدي إلى اندلاع الصراع من جديد، بل تسبب فشل المصالحة الوطنية أيضا، وأخيرا من خلال حشد المساعدات الدولية من أجل إعادة الإعمار.

ومن الواضح، كما أشرت في مناقشتنا المتعلقة بغرب أفريقيا، أنه لكي تشارك الأمم المتحدة مشاركة حاسمة في منع نشوب الصراعات بالتصدي بصفة خاصة للأسباب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الصراعات وبحشد مزيد من الموارد لأغراض التنمية، سيوفر على العديد من البلدان صراعات كثيرة، باهظة التكلفة من جوانب عدة. وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقوم بتمويل عمليات حفظ السلام الباهظة التكاليف في كثير من الأحيان ولا بتمويل أنشطة ما بعد مرحلة الصراع المشكوك في بعض الأحيان في فائدتها واستمرارها. وبعبارة أخرى – باستخدام مثل طبي أورده السيد مالوك براون، مع شعوري بالأسف لاستخدام هذه الصيغة الواقعية – فإن الوقاية خير من العلاج.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بعثتنا.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الوفد الشيلي على تنظيمه لهذه المناقشة، التي تتيح لنا الفرصة للنظر بشكل أكثر عمقا في موضوع يحظى بأهمية كبيرة.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من مضي أكثر من نصف قرن على تجربة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في حفظ السلام، لم نبدأ

إلا مؤخرا جدا في تفهم الدور الجوهري الذي لا بد أن نضطلع به في حالات ما بعد الصراع وتعزيز سيادة القانون وإقامة العدالة ومتابعة تيسير عملية المصالحة الوطنية بأسرها. لا شك أن مهمة تعزيز ولايات عمليات حفظ السلام وتوسيعها تشكل جزءا من ذلك التوجه، ويجب علينا أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه بإدراج عناصر حقوق الإنسان وسيادة القانون وتيسير عمليات المصالحة الوطنية في ولاياتنا، بطريقة منهجية بشكل متزايد.

وفي سياق جهود المصالحة تشكل إعادة بناء سيادة القانون والترسيخ اللاحق للمؤسسات أولويتين. وبدونهما لا يمكن ضمان الأمن بأية طريقة، ويبقى الإفلات من العقاب القاعدة وتتوقف الأنشطة الاقتصادية بشكل خطير. وفي تلك الظروف، يصبح توطيد عملية سياسية أمرا أكثر تعقيدا ولا يمكن نجاحه في الأمد الطويل.

ومن الضروري تركيز الجهد على تلك المهام قبل محاولة تسريع عملية المصالحة، على سبيل المثال، من خلال إجراء الانتخابات العامة. ودون تحقيق الاستقرار السابق الواجب، يمكن أن تثبت الانتخابات على أنها غير فعالة بل وفي بعض الأحيان ستفضي إلى نتائج عكسية. وإن مشاركة الأمم المتحدة ستختلف في الرد على كل حالة محددة. ويمكن أن يتنوع الرد من مرافقة موظفي نظام العدالة والإشراف على أدائهم، بل وتأدية تلك الوظائف من خلال عملية الانتقال في مرحلة ما بعد الصراع، كما حصل في تيمور – ليشتي، إلى مساعدة دولة ما خلال مرحلة النقاهة بغية إعادة آلياتها القانونية وتوطيد مؤسساتها الوطنية.

غير أن مشاركة الأمم المتحدة لا بد أن تتمتع دوما بإرادة أكثر الناس المتأثرين مباشرة. وفي الواقع، كما قال الأمين العام في المناقشة المكرسة للعدالة وسيادة القانون، لا بد للأمم المتحدة أن تأمل أن توجه، لا أن تأمر. وفي الحالات التي لا تسمح فيها الظروف من البداية، لا بد أن تنقل المسؤولية في الوقت السليم إلى الأطراف المحلية الفاعلة، التي ينبغي أن يكون دورها محوريا دائما.

ومن الضروري أيضا تصفية الحسابات مع الماضي لكي يمكن مواجهة المستقبل بثقة كبيرة. وذلك يقتضي توضيح حقيقة ما حدث، مما يوفر الفرص للضحايا للتعبير عن أنفسهم ويغلق الأبواب أمام الذين ارتكبوا أعمالا جسيمة بشكل بالغ ومستفزة للبشرية. وهناك آليات مختلفة لبلوغ تلك الغاية، أكثرها فعالية وأوضحها فائدة هو تشكيل محاكم مختلطة. ويجدر إجراء المزيد من الفحص لتلك الآلية. وعلى أية حال، ومهما كان النظام المعتمد، فإن المهمة ستكون عسيرة بشكل هائل، لأنها تقتضي إيجاد توازن بين التطبيق الضروري للعدالة والبحث عن السلام والمصالحة الوطنيين.

وفي الاضطلاع بتلك المهام، سيكون مجلس الأمن بحاجة إلى أن يضع نصب عينيه خاصيات كل حالة معينة، وما إذا توجد أو لا توجد سيادة حقيقية للقانون في إطار الدولة قبل نشوب الصراع، والنظام القانوني السائد بغية ضمان أن تكون الولايات التي يأذن بها واضحة لا لبس فيها. وبغية تيسير تلك المهمة، قد يكون مفيدا أن تعد خلاصة للممارسات النموذجية لكي تستخدمها الأمم المتحدة في كل حالة لما بعد الصراع. ولا شك أن تلك الممارسات ستحتاج إلى توخي المرونة والقدرة على التكيف على خاصية كل حالة.

أخيرا، نشدد على الدور الذي يقع على عاتق المحكمة الجنائية الدولية. فلدى المجتمع الدولي الآن منتدى مستقل ومحايد لإقامة العدالة في أكثر الحالات الجسيمة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي حيث تكون القوانين الجنائية الوطنية تمشيا مع مبدأ التكامل، عاجزة

عن التصدي للمسألة بطريقة أصيلة وفعالة. وبالإضافة إلى الحالات المحددة المعروضة على اختصاص المحكمة، فإننا على يقين من أن المحكمة ستسهم في إنشاء مبادئ توجيهية للعدالة الجنائية ولاحترام حقوق المتهم والضحية على حد سواء ستعمل بوصفها موجها لجميع الدول في مجال الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبتلك الطريقة، لن تسهم المحكمة الجنائية الدولية من خلال عملها في تحقيق العدالة وفعالية حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية فحسب، بل أيضا ستسهم في تعزيز السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كثيرا ما تكمن في صميم عملية المصالحة الوطنية – كما يعلم بلدكم، سيدتي، جيدا بشكل خاص – مآزق سياسية وأخلاقية فيما يتعلق بالعدالة. وكان وفدي مهتما جدا بالاجتماع الذي نظمه السفير مونيوز قبل أيام قلائل مع المنظمات غير الحكومية، والذي وفر دليلا مفيدا بشكل خاص عن الموضوع. وأشيد بعملهم وتفكيرهم.

لقد استمع وفدي باهتمام كبير إلى البيان الهام الذي أدلى به السيد كالوموه عن هذا الموضوع في وقت سابق من هذه الجلسة.

ونؤمن بأن الحلول لتلك المآزق تكمن دوما في إرساء سيادة القانون، بكل القوة والروح المتأصلتين في ذلك المفهوم. وكان وفدكم، سيدتي، حكيما في عقد مناقشة اليوم في أعقاب مناقشة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، التي رأسها السيد جاك سترو، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، الذي يقدر بلدي مبادرته تقديرا كبيرا.

كثيرا ما تقتضي المصالحة الوطنية توازنا بين ضرورات العدالة والدفاع عن القيم العالمية، من ناحية، ومراعاة الظروف المتأصلة في حالة ما أو ثقافة بعينها، من الناحية الأخرى. وتشكل الإدارة الحكيمة للوقت في كثير من الأحيان شرطا للنجاح. وتلك الأدوات غير القضائية مثل لجان الحقيقة والمصالحة قد تقدم إسهاما قيما. بيد أنه لا بد من احترام الحرمات. فلا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة بموجب القانون الجنائي الدولي. وعلى نفس المنوال، فإن الضحايا يستأهلون لمعرفة الحقيقة وتلقي التعويضات.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تأدية دور في هذا المجال، أولا بأن تدرج في ولايات بعثات حفظ السلام – كما تبين الحال على نحو متزايد – تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب، عن طريق، مثلا، التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وبعد ذلك، حينما يكون الأمر مناسبا أو ضروريا، توفير دعم للمحاكم الوطنية. ومثلما ذكر ممثل إسبانيا، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية الآن أن تسهم بطبيعة الحال إسهاما رئيسيا في هذا الصدد. فهي تحترم الولايات القضائية الوطنية ويمكن أن تساعدها على تعويض أي أوجه قصور يمكن أن تعاني منها.

إن العدالة ليست المفتاح الوحيد لنجاح أي عملية مصالحة وطنية. فهي تتطلب أولا اتفاق سلام أو شكلا آخر من أشكال الاتفاق قابلا للاستمرار – شكلا لا يتضمن في داخله بذور صراع آخر أو حرب أهلية، ولكنه يجعل من الممكن التصدي للمشاكل الأساسية أو حلها. وسيعتمد النجاح أيضا على أن تكون العملية شاملة. ومن الحيوي أن تعم الآثار الإيجابية للمصالحة الوطنية جميع قطاعات السكان. ولذلك السبب، يجب أن تولى أهمية خاصة في هذا السياق، لبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم ولحالة الأطفال وحالة النساء اللاتي أُقر بدورهن المهم في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وللإدماج الكامل للمجتمعات المحلية وجماعات الأقليات واللاجئين والسكان الأجانب أو المشردين.

وينبغي ألا ننسى كذلك أننا إذا أردنا وبحق إحلال المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع، فالتوزيع العادل للموارد الاقتصادية وأيضا تقاسم السلطة والحصول على خدمات التعليم والصحة والتنمية جميعها شروط ضرورية للتعايش المحسن، وفي نهاية المطاف، لعودة الثقة. وكانت تعليقات السيد مارك مالوك – براون وتعليقات السيدة كارولين ماكاسكي هامة جدا في هذا الصدد.

وبذلك يمكننا رؤية أنه أثناء التصدي لهذه المشاكل، انتقلنا من نهج بسيط – دعم اتفاق من أعلى إلى أسفل بين الحكومة وزعماء المعارضة – إلى نهج أكثر تعقيدا وشمولا يتضمن عدة أنواع من دعم المجتمع الدولي. وبالطبع، هذا يعني انخراطا أكبر ليس من جانب، مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها – ولكن هذا الانخراط لا يمكن أبدا أن يحل محل إرادة أصحاب المصلحة المحليين.

ويعتقد وفد بلادي، شأنه شأن الوفود الأخرى، أنه قد يكون من المفيد للأمانة العامة من الناحية العملية الجمع، على نحو أكثر فعالية، بين الخبرة والدراية الفريدتين المتوفرتين لدى الأمم المتحدة، وأن يتم تنسيق أفضل فيما بين الأدوات والآليات التي تتعين تعبئتها. وقد يكون من المستصوب أيضا أن يعبر تقرير الأمين العام – الذي سيصدر عقب المناقشة التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي – عن المناقشة التي نجريها اليوم.

ويشعر وفد بلادي بامتنان خاص لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المهمة والمفيدة جدا والتي ستلقي الضوء على الأنشطة اليومية لمجلس الأمن. ويؤيد وفد بلادي تماما البيان الذي سيدلي به في وقت لا حق ممثل أيرلندا الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام المساعد، كالوموه؛ والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك – براون؛ ونائبة منسق الإغاثة في الحالات الطارئة، السيدة كارولين مكاسكي، على بياناتهم الاستهلالية.

وأود أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة بصيغة آريا في الأسبوع الماضي مع المنظمات غير الحكومية وفرت لنا قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة.

ويسر وفد بلادي ويشرفه أن يرى وزيرة خارجية شيلي تترأس جلستنا مرة أخرى. وأعرب أيضا عن ارتياح وفد بلادي لأنكم، سيدتي، ترأستم العمل الذي أدى إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع اقترحه وفد شيلي في الوقت المناسب. وهذه بالطبع مسألة تستحق – وتتطلب – اهتماما وثيقا. فالمصالحة الوطنية تشكل تتويجا لعمل مجلس الأمن عندما ينظر في حالات الصراع.

(تكلم بالانكليزية)

وقد قبل حتى الآن قبولا واسعا أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي تؤديه لا في تسوية حالات الصراع فحسب، ولكن أيضا في وضع وتنفيذ مبادرات طويلة الأمد لما بعد الصراع، من قبيل تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج وإعادة هيكلة الشرطة والقوات المسلحة والنظام القضائي. وفيما يتخطى تسوية الصراعات وتحقيق الاستقرار، ثمة طريق طويل يؤدي إلى التنمية والتحول إلى الديمقراطية وتعزيز حكم القانون. وهناك الكثير الذي يمكن لمجلس الأمن أن يفعله بغية تحقيق تلك الأهداف، وخاصة إذا استخدم بقدر أكبر المادة ٦٥ من الميثاق وسعى إلى الحصول على تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلما فعل في حالتي غينيا – بيساو وبوروندي، محققا بعض النجاح.

ونحن نعتقد أن جهود المصالحة يعرقلها الإرث الناجم عن أعمال العنف القديمة التي تترك بدون معالجة. والمصالحة الوطنية هي أفضل سبيل لكي تتصدى البلدان المنقسمة للتهديدات الموجهة ضد استقرارها ولتعزيز بناء سلام دائم ومؤسسات وممارسات ديمقراطية قادرة على البقاء. و لم يحصل دور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية بعد الصراع على قدر من الاهتمام يكاد يساوي القدر الذي يستحقه. وقد يكون التحفظ عن نهج للأمم المتحدة أكثر تركيزا بشأن هذا الموضوع ناجما جزئيا عن تعقيده الكبير.

وتعتمد المصالحة الوطنية على عدد كبير من العوامل المتباينة وتفسدها التحديات. ولا يوجد نمط واحد يمكن تطبيقه. فالذي ينجح في حالة لا ينجح بالضرورة في حالة أخرى. وفي كل تجربة، تختلف الدينامية ولكن تظهر الدراسات أن المجتمعات التي تمت مصالحتها بنجاح تمر عادة بمرحلة مكثفة من الحقيقة والعدالة والإصلاح وإعادة إرساء الهويات.

إن البحث عن الحقيقة أمر جوهري للعملية وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالعدالة. والمعلومات لا يكشف النقاب عنها فحسب، ولكنها تنشر علنا كما تنشر النتائج على نطاق واسع. وتوفر لجان الحقيقة منبرا عاما للضحايا وترسي فهما مشتركا. وينبغي، من الناحية المثالية، أن تؤدي نتائجها إلى توصيات بناءة بشأن الإصلاح القانوني والمؤسسي.

وبالإضافة إلى الجوانب المتعلقة ببناء المؤسسات – التي تتطلب عادة تدريب قضاة ومحامين – ينبغي إيجاد توازن ملائم. فحينما خاطب سيرجيو فييرا دي ميلو المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بصفته ممثلا انتقاليا لتيمور الشرقية كان تقييمه أنه

”سيتوقف السلام والاستقرار على المدى الطويل على مدى التمكن من التغلب على آثار أعمال العنف... وتعزيز المصالحة وتيسيرها وكذلك الملاحقة الفعالة للجرائم الخطيرة. وهذه جهود ينبغي أن تعتبر مترابطة فيما بينها“. (S/PV.4462، الصفحة ٤)

وفي رأيه، أن لجنة الحقيقة تسعى إلى الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتيسر المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية. ولكن ينبغي ألا تعمل بوصفها بديلا عن العملية القضائية.

وفي الواقع، يجب التصدي للإرث الناجم عن العنف الماضي في حالات المصالحة الوطنية بعد الصراع، ومن المؤكد أن النهج الذي يركز على الضحية مطلوب. وفي معظم الحالات، يمكن للمرء أن يحدد بوضوح شديد من كانوا الضحايا ومن كانوا المذنبين. ولكن، إذا توجب محاكمة المذنبين على جرائمهم من ناحية، فيجب أيضا مراعاة القيود المفروضة على طرائق محاكمتهم من ناحية أخرى.

ومثلما شدد الأمين العام، كوفي عنان، في العام الماضي خلال المناقشة بشأن العدالة وحكم القانون، ”لا يمكن تحقيق سلام حقيقي من دون عدالة“ (S/PV.4833، الصفحة ٤). وفي الوقت نفسه، يتعين على المرء أن يتفق مع قوله ”وإذا أصررنا دائما وفي كل مكان على تطبيق معايير العدالة من دون أي استثناء فإن السلام الضعيف قد لا يعيش“ (المرجع نفسه). والتحدي هو تيسير إعادة إدماج المذنبين وفي الوقت نفسه توفير شعور بالعدالة للضحايا، وكسر دائرة الإفلات من العقاب والدفاع عن حكم القانون من دون التسبب في رد فعل معاد، بينما يظل الاستقرار السياسي محفوفا بالخطر.

وفي هذا السياق، أصبح مفهوم العدالة الإصلاحية يكسب شرعية بوصفه منطقة وسطى بين العدالة الجزائية والعفو العام. وتعتمد العدالة الإصلاحية على الوسطاء التقليديين وعلى درجة عالية من المشاركة الشعبية،

والإجراءات المرنة، والضغط الاجتماعي كوسيلة للإنفاذ والمساءلة. وينبغي، في الحالة المثلى، التركيز على قبول المسؤولية وعلى الإصلاح أكثر من التركيز على شدة العقوبة المقررة.

إن العدالة الإصلاحية تعالج ضرورة الحفاظ على النظام العام وصون السلم العادل. ولكن لا يمكن اعتبارها دواء شافيا لكل داء، وينبغي قطعا ألا تصرف عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب، وكلاهما ذو أهمية قصوى في هذا الصدد. إنها لا ريب تستحق اهتمام الأمم المتحدة ويمكن أن نجعلها جزءا من مفاوضات السلام في المستقبل.

والعدالة الإصلاحية مفهوم مفيد، لأنها تركز على إزالة الضرر. وفي هذا الصدد، يصبح توقيت تقديم التعويضات إلى الضحايا أمرا بالغ الأهمية. وإثبات هويات المسؤولين عن المظالم والالتزام بعلاقة اجتماعية جديدة عنصران هامان للغاية. وبهذا تستوعب الجماعات مرة أخرى في إطار التفاعل السياسي، وينتفي، في أغلب الحالات، تسييس الجيش.

والمصالحة تعني ضمنيا إقامة توازن دقيق بين الخصوم، في سياق العدالة وإيضاح الحقيقة. والتركيز على بناء الثقة أمر لا غنى عنه للمصالحة في المجتمعات التي لحق بها الخراب. وبخلاف ذلك ربما ينشأ سخط يمكن أن يؤدي إلى الإرتكاس، وهذه ظاهرة من شأنها أن تجعل المصالحة تبدو مثل المشي على الحبل بصورة متواصلة.

وكل جهد جديد لتحقيق المصالحة الوطنية يقتضي انغماسا عميقا في معالجة المظالم المحددة للبلد المنكوب، من خلال تأسيس قنوات الحوار مع الأطراف الفاعلة الرئيسية، وكذلك – تدريجيا – فيما بينها. والأمم المتحدة لا يمكنها أن تفرض السلام الدائم، إنما الضحايا والجناة هم وحدهم الذين يمكن أن يعملوا جاهدين للتصالح فيما بينهم. غير أن الأمم المتحدة يمكنها – بجعل نفسها ميسرا محايدا للمصالحة بينما تدع المسؤولية النهائية بشكل واضح في أيدي السكان المظلومين – أن تهيئ الظروف المواتية فضلا عن تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية القيمة في مجالات العدالة وتقصي الحقائق.

وفي ملاحظة ختامية، يود أن وفدنا أن يشدد على أنه، بالرغم من عدم وجود نموذج واحد للمصالحة فيما بعد الصراع، وأن أي جهد سيتعرض دائما للعثرات، يجب السعي إلى إيجاد نهج متكامل للعملية ويجب أن يدمج هذا النهج، إلى أبعد حد ممكن، في أعمال وولايات الأمم المتحدة وهي تسعى إلى مساعدة المجتمعات التي مزقتها الحرب على النهوض من جديد وتحقيق السلام الدائم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بعثتنا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بكم مرة أخرى، سيدتي، في رئاسة مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكركم، سعادة السفير مونيوز والوفد الشيلي على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى الجلسة المعقودة على صيغة أريا التي رتبت من قبل مع المنظمات غير الحكومية. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام كالوموه على بيانه الهام وكذلك مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوك براون، والسيدة مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة الطارئة.

إن نهاية الحرب الباردة، بدلا من تعزيز السلام العالمي، تزامنت مع انفجار عدد من الصراعات فيما بين الدول، وبوجه خاص داخل الدول، في مختلف مناطق العالم. وجدول أعمال مجلس الأمن وعملياتنا لحفظ السلام خلال العقد الأخير تعكس ذلك.

لقد ظل الوفد الباكستاني يشدد باستمرار على النقطة التي أثارها صباح اليوم مدير البرنامج الإنمائي والسيدة مكاسكي، وهي أن الوقاية خير من العلاج. ولمجلس الأمن والجمعية العامة والوكالات الأخرى نطاق واسع للعمل لمنع نشوب الصراعات من خلال الأساليب والآليات المتاحة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

إن المصالحة تستلزم عملية متعددة الجوانب. والحقيقة الأولى التي يجب الاعتراف بها هي أنه ليس هناك نهج على غرار ''مقاس واحد يناسب الجميع'' لتعزيز المصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع. فكل حالة مختلفة وفريدة. ومع ذلك، يمكن، كما قال زميلي الألماني، تحديد مبادئ توجيهية أو أطر عامة، في مجال تعزيز السلام والمصالحة فيما بعد الصراع.

ويجب أن تكون الخطوة الأولى في كل الحالات إنهاء الصراع وما يصحبه من عنف وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وبدون هذا ستظل التعبيرات عن الرغبة في السلام والمصالحة بعد انتهاء الصراع تعبيرات جوفاء. والمسؤولية عن وقف العنف الجاري يجب أن تقع بصورة منصفة على عاتق جميع الأطراف، ولكن بصفة خاصة على الحكومات المعنية، لأن لها قدرة مؤسسية وعليها واجب دولي واضح لوقف اللجوء إلى الحلول القسرية والعنيفة.

والخطوة الثانية، التي يمكن بدءها في تواز مع الخطوة الأولى، هي معالجة الأسباب الأساسية للصراع. وهذه الأسباب يمكن أن تكون داخلية – الخلافات الدينية أو الخلافات بين الجماعات، والمظالم السياسية والاجتماعية، أو الصراع على السلطة بين الجماعات المتنافسة والقادة المحليين – و، في أغلب الأحيان، خارجية – الصراعات التي تذكيها التأثيرات الخارجية مثل الاحتلال الأجنبي، وإمدادات الأسلحة واستغلال الموارد الطبيعية غير القانوني والعابر للحدود. وفي هذه الحالات ينبغي للتدابير الداخلية والخارجية الرامية إلى وقف الصراعات والعنف أن تسير جنبا إلى جنب في عملية متوازية ومتبادلة.

والحرمان الاقتصادي والتمييز اللذان يمارسان خلال فترات طويلة قبل نشوب الصراعات كثيرا ما يجري تجاهلهما، على الرغم من أنهما في معظم الأحيان يمثلان الأسباب الأساسية للصراع. ويمكن تيسير المصالحة بعد الصراع إلى حد كبير بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة.

وفي عملية المصالحة الوطنية، يمكن للشفافية والوضوح، ولاسيما بالنسبة للأعمال الدولية المحايدة مثل أعمال منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة، أن تفيد في وقف العنف والانتهاكات المستمرة وفي تشجيع الأطراف على معالجة الأسباب الأساسية للصراع. وما من شك في أن التركيز على توفير العدالة في المرحلة الانتقالية وتعويض الأفراد والجماعات المتضررة من الانتهاكات والمظالم الماضية يشكل عنصرا هاما في تعزيز المصالحة الوطنية. وبالطبع هذا لن يحدث إلا عندما توقف الانتهاكات المستمرة والعنف. والسعي إلى إقامة العدالة، بالرغم من أنه ضروري، يجب ألا يصبح عقبة في سبيل السلام، كما أشار الأمين العام في جلستنا السابقة. وإشارة البرازيل إلى ''العدالة الإصلاحية'' مفهوم مثير للاهتمام.

ولكن، على أي حال، يجب ألا يكون هناك افلات من العقاب على أخطر الانتهاكات، مثل الإبادة الجماعية وانتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة، التي يجب ألا تترك بلا عقاب.

إن مجلس الأمن والأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتنا مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موقع

جيد للاضطلاع بدور نشط في تحقيق المصالحة بعد الصراع. وهذه في الحقيقة رغبة الرأي العام العالمي والناس المعنيين بهذه الصراعات.

خلال القرن الماضي اكتسبت الأمم المتحدة خبرة كبيرة وطورت آليات مؤسسية ومناهج للاستجابة لسلسلة الصراعات وحالات ما بعد انتهاء الصراع في مختلف أرجاء العالم، مثل تيمور الشرقية، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وسيراليون وأفغانستان. ولذلك، فإن جهود الأمم المتحدة يجب أن تتلقى دعما ماليا وسياسيا كافيا من جميع الحكومات بغية تحقيق الأهداف التي أيدها المجتمع الدولي.

إن الرد المحدد من مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها، يعتمد بطبيعة الحال على الطابع الخاص لكل حالة وعلى مضمونها. ويمكن أن تتضمن هذه الردود إيفاد مبعوث خاص للوساطة، وبعثة تقصي حقائق، واستخدام الآليات المحددة للجنة حقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين، وتعيين ممثل خاص للأمين العام، وإرسال بعثة لمراقبي السلام.

وعندما تبذل جهود المصالحة في فترة ما بعد الصراع بموازاة الجهود المبذولة لاحتواء الصراع، فستكون هناك حاجة إلى تعزيز هذه الجهود بعمليات كاملة لحفظ السلام، كما هو الحال في أفغانستان، وليبريا، ونأمل في كوت ديفوار عما قريب. وينبغي لعمليات حفظ السلام هذه أن تسند إليها ولايات واسعة النطاق، بحيث تشتمل على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتقدم في بناء السلام وعملية المصالحة؛ والتحقق من المسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتقديم الدعم التقني والقانوني والمؤسسي للأطراف المعنية.

وثمة مسألة غالبا ما تكون هناك حاجة إلى معالجتها، هي مسألة موافقة الأطراف المعنية على دور الأمم المتحدة في الوساطة وبناء السلام. فقيام أي دولة أو طرف آخر برفض السماح للأمم المتحدة بتأدية دور مفيد في تسوية الصراع وبناء السلام لا يمكن أن يعتبر دليلا على حسن النوايا. ومن الجلي أنه عندما لا تتمكن الأطراف من التصدي لحالة الصراع، فستكون هناك حاجة إلى دور من مجلس الأمن والأمين العام، عملا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

مع ذلك، حتى ولو انخرطت الأطراف في عملية بناء السلام، فإن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي دورا، وينبغي لها أن تؤديه لتشجيع هذه الأطراف، ولرصد التقدم، وتوفير المساعي الحميدة ودور الوساطة، وفقا لما ورد في الفصل السادس من الميثاق، وخاصة في الحالات التي تتحمل فيها الأمم المتحدة المسؤولية الواضحة والمباشرة عملا بقرارات مجلس الأمن.

وفي الختام، لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن حالات صراع عديدة تنشأ عن الفقر والعوز. ولا بد لعمليات المصالحة في فترة ما بعد الصراع من أن تستند إلى توفير الأمل في مستقبل أفضل بالنسبة للناس المعدمين واليائسين. ولذا، لا بد أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا أساسيا من جهود المجتمع الدولي للنهوض بالسلم والمصالحة على أساس مستدام في مختلف حالات الصراع. وينبغي للأمم المتحدة وسائر المنظمات التابعة لأسرتها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وكذلك المجتمع المدني، أن تؤدي دورا أساسيا في إرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة في تلك البلدان والمناطق.

ولهذا الغرض، يجب على الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة – مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي – أن تدعم وتتابع نهجا متسقا لبناء السلام والمصالحة في حالات الصراع المعقدة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا، سيدتي الوزيرة، أن نراكم في كرسي الرئاسة، تقودون عمل مجلس الأمن. ونود أن نشكر وفد شيلي الذي وجه عملنا في شهر كانون الثاني/يناير بفعالية نتوقع أن تستمر حتى نهاية الشهر.

إن البند المعروض علينا اليوم هو من أهم المواضيع ضمن أنشطة مجلس الأمن فيما يتعلق بالصراعات المختلفة. وثمة هدف رئيسي في تسوية الصراع هو تحقيق المصالحة الوطنية في البلدان الخارجة من الأزمات. ويكرس مجلس الأمن اهتماما كبيرا لمسألة المصالحة الوطنية في الحالات المحددة المدرجة في جدول أعماله.

ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اتخذ المجلس القرار ١٥٢٢ (٢٠٠٤) بغية المساعدة في الجهود الإقليمية إلى إنشاء جيش موحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ونظر في عملية إعادة التعمير في سيراليون في فترة ما بعد الصراع؛ وناقش تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا؛ كما أنه بدأ عملا مكثفا للإعداد لانتشار بعثة كبيرة ومتعددة المهمات، تابعة للأمم المتحدة، في كوت ديفوار. وهذه أمثلة على أعمال قام بها المجلس في شهر واحد فحسب، وجميعها تتصل مباشرة بالنهوض بالمصالحة الوطنية.

ومما لا شك فيه أن أطراف الصراع يجب أن تؤدي الدور الرئيسي في رسم السبل إلى المصالحة الوطنية، وهي السبل التي تأخذ في الحسبان الخصائص المحلية، والتقاليد والعادات. وهنا يوجد نطاق واسع جدا لما يمكن فعله، كإنشاء لجان حقيقة ومصالحة، وتنظيم الحوار الوطني، وتشكيل حكومات وحدة وطنية انتقالية، وإعلان العفو العام، وإنشاء محاكم مخصصة لمحاكمة جميع مرتكبي الجرائم أثناء الصراع، بما في ذلك المشاركون في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولقواعد القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي.

لقد لاحظنا مرارا وتكرارا أن السلام لا يمكن أن يتحقق بدون تحقيق العدالة. ولكن السعي إلى العدالة لا ينبغي أن يكون عقبة أمام السلام. وفي هذه العملية الشائكة والمؤلمة، لا بد من دور خاص يؤديه المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل رئيسي، حيث يكون دورها الأساسي هو تهيئة الظروف الملائمة لعمليات المصالحة الوطنية. ونقصد هنا في الأساس تهيئة المناخ الآمن الذي لا يجيز محاولات استخدام القوة لتسوية المشاكل السياسية.

وأظهرت خبرة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام أن النهج الشامل للتسوية هو الوحيد القادر على استعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية في البلدان الخارجة من الأزمات. وتتضمن هذه النُّهُج المساعدة في نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين سابقا، وتوفير الضمانات الدولية، والمساعدة في بناء المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، بما في ذلك من خلال إجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة، وتعزيز إعادة التعمير الاقتصادي بعد الصراع، وتعزيز الأمن، وإصلاح أجهزة القضاء وتطبيق القوانين، ومعالجة مسألة المرأة والأطفال الجنود، وهلم جرا.

وكمثال بارز على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق أطراف الصراع، من الممكن أن نشير إلى كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. وللأسف فإن التقدم التي تم إحرازه في تسوية كوسوفو تحقق في الأساس بفضل الجهود الدولية في ذلك الإقليم. وغالبا ما تقوم المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بعرقلة هذه الجهود، وتسئ استخدام صلاحياتها، وتذهب إلى حد محاولة تعطيل القرار الأساسي لمجلس الأمن:

القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والنتيجة الأخرى التي نستطيع استخلاصها من حالة كوسوفو هي أهمية النهج الكلي، واقتسام العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويوجد في إقليم كوسوفو تفاعل وثيق ليس فيما بين كيانات الأمم المتحدة المختلفة فحسب، بل أيضا مع المنظمات الإقليمية، كمنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. وكل هذه مجتمعة تقدم مساهمة هامة للقضية المشتركة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وخاصة في أنغولا وسيراليون، تبين بوضوح قدرة مجلس الأمن على التصدي لأشد المهمات تعقيدا في إطار تسوية الأزمات ودعم المصالحة الوطنية.

وتعطي أفغانستان مثالا جليا على الأهمية البالغة لضمان دور رئيسي للأمم المتحدة في تحقيق المصالحة الوطنية. فالإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي شغل حتى ذلك الوقت منصب الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان (انظر S/PV.4893)، أظهرت نتائج لا بأس بها، تم تحقيقها في ذلك البلد في حقبة تاريخية قصيرة بشكل غير مألوف.

ونلاحظ، بصفة خاصة، اعتماد البلد لدستور جديد فتح السبيل لإجراء إصلاحات ديمقراطية في المجتمع الأفغاني.

ولا شك أنه ما زال يتعين عمل الكثير، ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تكريس الاهتمام، على سبيل الأولوية، لمشاكل أفغانستان. ولن يتسنى تنفيذ جهدنا المشترك لدعم التسوية الأفغانية إلا باتباع نهج موحد في المجتمع الدولي بأسره، لا سيما فيما بين جيران أفغانستان. وسيكون عقد مؤتمر دولي تمثيلي بشأن أفغانستان خطوة هامة أخرى في ذلك المجال.

وتتيح التجربة الناجحة التي تحققت للتسوية في طاجيكستان وفرة من الدروس المتعلقة بالمصالحة الوطنية. وكانت تلك التجربة مفيدة أيضا لأنها تضمنت خطة فعالة لتبادل الآراء فيما بين مختلف العناصر الدولية الفاعلة. واضطلعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وفريق الاتصال التابع للدول الضامنة، والمنظمات الدولية، والبلدان المانحة بدور لا غنى عنه في مختلف مراحل التسوية بين الطوائف الطاجيكية، التي توجت بتنفيذ اتفاق موسكو العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. وتتجلى فعالية ذلك الاتفاق في أن طاجيكستان تمر بتجربة التنمية الآن كما أنها نجحت في التغلب على الانقسام الشديد في المجتمع وتنطلق الآن على السبيل إلى الوئام الوطني

ويجب أن يأخذ مجلس الأمن تلك الدروس جميعها في الاعتبار في أعماله الحالية بشأن إنعاش العراق بعد الحرب، وفي جهوده بعد الصراع لإنعاش ليبريا، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغيرها من مناطق الأزمات. ونتطلع إلى مزيد من التعاون الوثيق مع جميع أعضاء المجلس، ومع أعضاء أسرة الأمم المتحدة الأوسع في الاضطلاع بهذه الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يمثل بناء سلام مستدام في البلدان التي عانت صراعات مسلحة واحدا من أعتى التحديات التي نواجهها، ولهذا، أشكركم سيدتي الوزيرة على عقد هذه المناقشة. وأنا ممتن لمن قدموا إحاطات إعلامية، وأود أن أعلن تأييدنا للملاحظات التي سيدلي بها فيما بعد السفير راين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

سيدتي الرئيسة، سأقصر كلمتي، امتثالا لطلبكم في بداية جلسة اليوم.

إن حكم القانون عنصر أساسي في إرساء دعائم الديمقراطية، ولكنه ليس كافيا في حد ذاته. والهدف الذي تنشده البلدان البازغة من الصراعات هو أن يكون بمقدورها أن تحول أنفسها إلى دول ديمقراطية – دول لا تحترم القانون فحسب وإنما تربط بين مواطنيها أيضا التزامات وأهداف مشتركة، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين أو الانقسامات أو الصراعات السابقة. والحد الأدنى هو التعايش فيما بين المواطنين، ولكن الأفضل من ذلك بكثير هو التعاون المثمر والحياة معا في سلم ووئام.

لقد بيَّن لنا التاريخ – إن كان قد علمنا أي شيء – أن دورات الصراع تنكسر بحق عندما تقترن التدابير السياسية والاجتماعية بتدابير قانونية، وعندما لا تغفل عناصر المشاركة والعناصر العاطفية في عملية المصالحة. وربما كان التوصل إلى سبل وعمليات تمكن السكان من المشاركة في إعادة بناء بلدهم والتعامل مع تلك العواطف أشد التحديات صعوبة. ويبدو للمملكة المتحدة أن المصالحة تعني، من جوانب شتى، الثقة: تشجيع هذه الثقة حيثما لا تكون قائمة، وإعادتها حيثما تكون مفقودة – الثقة بين الطوائف على الجوانب المختلفة للصراع، بين مجموعات داخل المجتمع أو بين المواطنين وحكومتهم. الثقة جسر بين الوجود في حالة صراع والتوصل إلى سلم متشاطر يمكن، إذا انطوى على وضع حد للظلم، أن يوفر أساسا لمنع الأعمال الوحشية في المستقبل.

ليست هناك، كما ذكر آخرون، وصفة واحدة للعدل والمصالحة تنطبق على كل الحالات، فهناك نُهج مختلفة تناسب بلدانا مختلفة. وتفيد التجربة أن أي عملية للمصالحة تتوفر لها أفضل فرصة للنجاح إذا ما أقيمت ابتداء من القاعدة. والملكية المحلية هي خير ضمان للاستمرارية. وإذا أريد تشجيع أفراد الأطراف المتصارعة أو الجماعات الطائفية – مرتكبي الجرائم والضحايا على حد سواء – على الدخول في تلك العملية المؤلمة، فلا بد أن يكون لهم هدف مشترك، وهو إعادة بناء مجتمعاتهم. وتوجد لهذا نماذج مختلفة وصفها آخرون.

وتوجد هنا مسائل التتابع الزمني. واسمحوا لي في هذا الصدد، إن جاز لي ذلك، أن أقتبس من بعض التعليقات التي أدلى بها مؤخرا الأخضر الإبراهيمي، الذي قال إن هناك ثلاث خطوات أساسية لإقامة العدل وحكم القانون: أولا، يتعين إنهاء الظلم؛ ثانيا، يتعين إنشاء نظام قضائي منصف؛ وإنه ليس من الصواب اتخاذ الخطوة الثالثة – وهي التصدي للجرائم السابقة – إلا بعد اتخاذ الخطوتين الأوليين. وعلى هذا قد يكون هناك وقت ومكان مناسبان للسعي بحماس لإقامة العدل والمصالحة ووقت ومكان مناسبان للإحجام عن ذلك.

ويتمثل محور الاهتمام الرئيسي لمناقشة اليوم في أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة؟ قليل من يعترضون على السلطة المعنوية للأمم المتحدة كعامل فاعل محايد يحظى بثقل دعم المجتمع الدولي له. فمن الناحية السياسية، لم تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تيسير عمليات السلم في كل أنحاء العالم فحسب، ولكن على الصعيد القطري أيضا اضطلعت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والمنسقون المقيمون، والوكالات في بعض الأحيان، بدور أدق يتمثل في عقد الاجتماعات في حالات صعبة والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة لبدء حوار أو لتيسير عملية تخطيط بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول سبيل المضي قدما بمجموعة صعبة من المسائل.

ويمكن أن توفر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل أنحاء العالم الإطار الأمني الأساسي الأهمية الذي يشكل حافزا لمضي المصالحة الوطنية إلى الأمام – إطارا أمنيا يسمح للطوائف بأن تعيد قدرا من الأحوال الطبيعية إلى حياتها وأن تبدأ النشاط الاقتصادي من جديد، وأن تتحرك بحرية أكبر. وعلى الصعيد الإنمائي، تستهدف برامج الأمم المتحدة تيسير بناء العناصر الأساسية للأمن البشري: الحكم الرشيد، وإصلاح القطاع الأمني، والمشاركة، والعدل، والصحة، والتعليم، وإتاحة الفرص الاقتصادية. وتدعم تلك العمليات جميعها، كما سمعنا، المصالحة الوطنية.

وفي ضوء خبرة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمصالحة، كيف لنا أن نكفل الاستخدام الأكثر جودة لأفضل الممارسات؟ أولا، أقترح أن نشجع الوكالات على أن تواصل – بل وتعزز – ما تضطلع به من أعمال ممتازة. ثانيا، يمكننا أن ندعم جهود الأمم المتحدة للتعرف على شبكة ممارسي المصالحة: موظفي الأمم المتحدة الذين مروا بتجربة المصالحة بطريقة مباشرة ويمكنهم تسخير خبرتهم هذه في إطار مختلف. ثالثا، ينبغي أن نقوم على نحو مبتكر باستخدام نظم المعلومات لتوفير المزايا الضخمة المتمثلة في الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، مع ضمان تشاطر المعلومات بسرعة وسهولة فيما بين الأشخاص المناسبين، حتى تتوفر لدى الأمم المتحدة القدرة في المقر على تعبئة وتنسيق هذه المعلومات وأفضل الممارسات. رابعا، قد نواصل تشجيع اتباع نهج متكامل فيما بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى تشاطر الدروس بشأن النهج السياسية والإنمائية وتلك المتعلقة بحفظ السلام، دون الإحساس بوجود حدود فاصلة بين الإدارات.

من المحتم أن تكون محاولة إعادة إقامة العدل والبدء في التوفيق بين الطوائف التي كانت يوما ما في صراع عملية لا تتسم بالكمال، ولكن الأمم المتحدة يمكنها، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور داعم أساسي. فالأمم المتحدة لديها الأدوات المناسبة للمساهمة، والخبرة الواسعة التي تمكنها من أن تضيف قيمة حيث لا يستطيع الآخرون. ويحدوني الأمل أن تشكل هذه المناقشة، التي شرعتم فيها سيدتي الرئيسة، بداية نظرنا في الطريقة التي يمكننا بها على نحو أفضل أن ندعم الأمم المتحدة في جهودها لكي تزيد من فعاليتها في هذا المجال، ولكن ليس هنا في المجلس فقط: فبالنظر إلى اهتمام كل أجزاء الأمم المتحدة بهذه المسألة فإن عملية النظر هذه ينبغي أن تمضي بطريقة متناسقة في الجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي المجالس التنفيذية.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ وفدك، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة وموضوعها المناسب تماما، وعلى عقد مناقشة حول صيغة أريا بشأن نفس الموضوع في الأسبوع الماضي. ومرة أخرى، يشرفنا حضورك وترؤسك لهذه الجلسة عشية زيارتك المرتقبة إلى بلدي. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة منسق الإغاثة في الحالات الطارئة على الإحاطات الإعلامية التي قدموها لنا والتي حفلت بالمعلومات.

إن مسألة المصالحة الوطنية قد مست كل دولة من الدول بشكل أو آخر، بعضها في الماضي البعيد والبعض الآخر مؤخرا، إن لم يكن في الوقت الحاضر. وما من دولة ظلت متناغمة في كل الجوانب. فكل الدول عرضة لتحديات الانقسام في نسيج مجتمعاتها، وقد يكون بعض هذه الانقسامات أكثر حدة من غيره.

وهناك مصادر متنوعة لانقسام المجتمعات، وأثبتت التجربة أن ذلك الانقسام قد يكون وليد عوامل عنصرية أو عرقية أو سياسية أو عقائدية أو دينية. وللأسف، تفضي الصراعات من هذا القبيل في بعض الأحيان إلى مواجهة

عنيفة وإلى انهيار الكيان السياسي. وإذا حدث ذلك، فإن المهمة الأسهل هي وقف العنف. أما التحدي الأصعب فيتمثل في بدء عملية المصالحة وعكس مسار ديناميكيات الصراع الذي عصف بالمجتمع. فالانتصار في الحرب أسهل من الفوز بالسلام.

ويود وفدي أن يشدد مجددا على بعض الاقتراحات العامة التي أشار إليها أعضاء المجلس في وقت سابق، والتي أثْرَت مناقشتنا للموضوع قيد النظر.

أولا، ليست هناك حلول سريعة لتحقيق المصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع. والمصالحة الوطنية عموما تتم من خلال عملية طويلة الأجل، تدعمها سياسات عامة وإجراءات تتصدى للصراع. وهي تقتضي بذل جهود جادة لاستعراض وتقييم وتحليل الظروف التي يمكن أن تتم المصالحة من خلالها. وبينما لا توجد حلول سهلة، فإن عملية المصالحة لا غنى عنها لكفالة الاستقرار طويل الأجل لمجتمعات ما بعد الصراع.

ثانيا، إن المصالحة الوطنية هي في الأساس عملية داخلية لا يمكن فرضها من الخارج على المجتمعات المتصارعة. وأعتقد أن وفدي البرازيل والمملكة المتحدة قد عبرا عن ذلك بكل بلاغة. ولمجتمع ما بعد الصراع سياق فريد. فمؤشرات عملية المصالحة لا بد أن تنبثق عن التجارب المحددة للمجتمع المعني. وما من هيئة خارجية يمكن أن تفرض المصالحة من الخارج. فذلك سيفضي إلى كارثة. ولا بد أن يكون لدى أصحاب المصلحة في مجتمعات ما بعد الصراع حس بملكية العملية إن كان لها أن تتمخض عن بزوغ مؤسسات وممارسات قادرة على حل التوترات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى الصراع العنيف في الماضي بطريقة إبداعية.

وليس معنى ذلك أن ما يمكن أن تقدمه مجموعات خارجية مثل الأمم المتحدة من الخبرة والتوجيه لا محل له في عمليات المصالحة الوطنية. وفي حالات كثيرة، تكون آثار الصدمات التي خلفتها الصراعات العنيفة عميقة للغاية حتى أن المجموعات المتصارعة تلتمس إنصاف مجموعات موضوعية للتغلب على العقبات النفسية والثقافية والسياسية والعقبات الأخرى للدخول في عملية مصالحة ناجحة. إلا أن التدخل على هذا النحو، وإن كان مستصوبا في حالات بعينها، يجب أن يتم بحرص حفاظا على سلامة عملية المصالحة. وأحد الأخطار التي يمكن أن تقوضها ميل من يتدخلون، عمدا أو عن غير قصد، إلى إحلال أهداف وقيم أصحاب المصلحة.

ثالثا، ينبغي للمصالحة أن تتعمق في ديناميكيات الصراع، التي تشمل سائر الأبعاد السياسية والمادية والثقافية والنفسية – الاجتماعية للمجتمع المعني. فمظاهر الدمار المادي والسياسي للحرب والعنف تكون ملموسة وظاهرة للعيان بوضوح في كثير من الأحيان لأن بؤرة الاهتمام هي إعادة إعمار المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال. ولئن كانت لهذا الاعتبار أهميته، فإن مظاهر الدمار تلك لا تمثل كامل الأثر السلبي للصراع. فشفاء قلوب وعقول الضحايا في مجتمعات ما بعد الصراع أكثر أهمية من إعادة بناء القرى المحترقة أو تضميد جراح الأجساد المشوهة. والتمزق العنيف للمجتمع قد يستلزم في بعض الأحيان البحث عن هوية اجتماعية جديدة، وقيم جديدة، الأمر الذي لا يمكن التخفيف من حدته أو تهدئته من خلال التأنق السياسي والبلاغة الخطابية.

إن مجتمعات ما بعد الصراع تواجه تحديات عديدة. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أناقش إحدى المعضلات الدائمة والمشتركة في المجتمعات الانتقالية والتي لها أثر كبير في مسألة المصالحة، وهي كيفية تحقيق التوازن بين المطالبة المشروعة بإقامة العدالة ضد مرتكبي الجرائم الشنعاء والحاجة الحيوية إلى السلام والاستقرار. ففي مجتمع مزقه الصراع

حديثا، يصعب قياس الاهتمام المشروع بمعاقبة أولئك المجرمين بمقياس حتمية المصالحة الوطنية. وهل يجوز لمجتمعات ما بعد الصراع أن تُعلي الحقيقة والعدالة على ما عداهما، أو أن تركز على تحقيق الاستقرار السياسي وليس على تعريض ديمقراطياتها الجديدة والهشة لضغوط لجان وجهات التحقيق بحثا عن الحقيقة؟

في رأينا، إن النهج السليم هو النهج الوسط بين هذين الموقفين. فبينما ينبغي أن تبرز الحقيقة في عملية المصالحة الوطنية، لا بد من التسليم بأنه في حالات عديدة لا يكون تحقيق العدالة العقابية ممكنا في مستهل عملية المصالحة نتيجة لعدم قدرة المؤسسات الانتقالية على تحقيق العدالة بوسائل تقليدية، ولذلك، فإن تعزيز سيادة القانون ومؤسساته من أهم المتطلبات في مجتمعات ما بعد الصراع.

غير أن ذلك ليس معناه أن ندم المخطئين وعودتهم إلى سابق عهدهم ليس ممكنا إبان عملية المصالحة. فتلك الأهداف يمكن بلوغها من خلال بدائل الكشف عن الحقيقة، مثل لجان الحقيقة، التي تمت تجربتها في العديد من مجتمعات ما بعد الصراع خلال العقود القليلة الماضية. والمصالحة، في هذه الحالة، يمكن أن تمهد السبيل من ماض اتصف بإنكار العدالة إلى حاضر لم تتحقق فيه العدالة الكاملة بعد وإلى مستقبل تكون فيه العدالة جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي.

أخيرا، ينبغي ألا تغيب عن بالنا إحدى أهم وظائف المصالحة الوطنية: ألا وهي إرساء الأساس للحيلولة دون نشوب الصراعات والفظائع في المستقبل. وهذا هو أحد أبعاد العملية التي يجب أن تحرص أطراف الصراع على النظر فيها. وينبغي ألا تتركز المصالحة الوطنية بصورة ضيقة على رد الفعل إزاء العنف المرتبط بانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. بل يجب أن تشمل استراتيجيات اجتماعية وسياسية استباقية لإزالة الظروف السياسية والاجتماعية التي جعلت التمييز والعنف أمرا مقبولا في المجتمع. وهذه المهمة ليست بسيطة، وقد تقتضي تحويل مجتمعات ما بعد الصراع من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام.

وفي نهاية المطاف، فإن هدف المصالحة الوطنية هو تعزيز العدالة على أساس الاعتراف بالقيمة العليا للإنسان والقبول التام بها، كما تضمنها المؤسسات التي تعبر عنها التعبير الأمثل. والمصالحة تُوجِد مجتمعا لديه القدرة على التعامل بطريقة إبداعية ومنصفة مع خطر الصراع أو نشوبه انطلاقا من قيم الحقيقة والعدالة والرحمة والكرامة.

وبهذه الاعتبارات ماثلة في أذهاننا، فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تحقيق المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع. وفي تأدية هذا الدور، ينبغي أن تواصل مكاتب الأمن والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة بدورها الرئيسي في العمل في إطار تنسيقي أكبر، بحيث تُدمج الاستراتيجيات السياسية مع السياسات التنموية. وكما أشار وفد ألمانيا، فإن التحدي الحقيقي أمام الأمم المتحدة يكمن في قدرتها على تقديم خبرتها ودعمها بطريقة مترابطة ومنسقة وفعالة. وهنا، يبرز الدور الريادي لمجلس الأمن في توليد الإرادة السياسية بين الأطراف في مناطق الصراع، وبلدان المنطقة، والمنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي باعتماد استراتيجيات وأطر تُضَمِّد الجراح التي خلفها الصراع وتعزز عملية المصالحة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أبدأ بشكركِ جزيل الشكر لترؤسك هذه المناقشة الهامة. فهي مساهمة هامة جدا من شيلي، لا سيما في أعقاب اجتماع صيغة أريا الثري جدا الذي

عقدناه يوم الخميس الماضي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد كالوموه، لإسهامه، والسيد مارك مالوك براون، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة كارولين مكاسكي لإسهاماتهم في مناقشتنا. وأنا واثق بأن هذا الاجتماع سيسهم في زيادة التفهم النظري للمسألة التي نتناولها اليوم، ولا سيما بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز المصالحة الوطنية ومساعدة البلدان الخارجة من صراع على استعادة سيادة القانون وإقامة العدل وهما دعامتا المصالحة الحقيقية.

إن الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام في مناطق العالم المختلفة تشير إلى الحاجة إلى مواصلة استكشاف الروابط بين السلام والأمن والعدالة من ناحية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. لذلك، فإن التحدي الذي أمامنا هو تعزيز نهج متماسك متكامل ينطوي على الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وحل الصراعات، والمصالحة الوطنية والإعمار في حالات ما بعد الصراع.

يواجه كل مجتمع خارج من صراع مسألة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الصراع. والمحاسبة على تلك الجرائم ليست مسألة تحقيق العدالة للضحايا وتطبيقها على المذنبين بارتكاب تلك الجرائم فحسب، وإنما أيضا مسألة التطلع إلى مستقبل تسوده العدالة. لذلك، فإن تحمل المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مكون حاسم لعملية المصالحة الوطنية. والمحاكم الدولية لرواندا وسيراليون ويوغوسلافيا السابقة، فضلا عن المحكمة الجنائية الدولية، أدوات بالغة الأهمية في إعادة بناء أسس مجتمع يسوده حكم القانون ويعزز المصالحة الوطنية.

يمكن استخلاص الدروس من عمليات المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع التي تنبع من سمات وطنية محددة. والحقيقة أن بلدانا خارجة من صراعات استخدمت مجموعة متنوعة من آليات المحاسبة كبدائل عن المحاكمة الجنائية. فقد استخدمت إجراءات كالاعتذار الوطني، والتعويضات للضحايا، وممارسة الضغط والفضح الدوليين، وبعثات تقصي الحقائق والمصالحة والعفو العام، كوسائل لإنهاء الصراعات وبدء عمليات مصالحة وطنية. وكل أسلوب يمكن تطبيقه تطبيقا فعالا في ظل ظروف سياسية مناسبة كثمن يدفع لتحقيق السلام. وهذه الآليات البديلة يمكن أن تكون ناجحة في تعزيز السلم والمصالحة الوطنية إذا كانت المجتمعات مستعدة وجاهزة للاشتراك في عملية هامة للمصالحة الوطنية، وإذا عزلت القوى التي تسبب الفرقة عزلا فعالا.

يعقد اجتماع اليوم بعد عامين من التوقيع على مذكرة التفاهم في احتفال رمزي كبير أنهى الحرب الطويلة في أنغولا. وهذه مناسبة ملائمة أيضا لحساب الإنجازات والتحديات التي لا تزال أمامنا، لا سيما في تعزيز المصالحة الوطنية. واحتفال التوقيع الذي أشرت إليه لم يكن إيذانا بنهاية الحرب فحسب، التي كانت فترة بالغة الصعوبة والألم في تاريخ البلد، وإنما كان أيضا إشارة ببدء عملية ومرحلة بعث جديد لأمة متصالحة يمكن فيها لشعب متحرر من الحرب، بصرف النظر عن ماضيه، أن يعيش معا ويواجه معا تحدي بناء دعائم التعمير لمنع العودة إلى الماضي.

المصالحة الوطنية حتمية وتعبير عن إرادة شعب ترجمها إلى ممارسة إصرار حكومة أنغولا ويونيتا السياسي على العيش في إطار سياسي تعددي في ظل حكم القانون. وفي سياق المصالحة الوطنية هذا، كفلت المؤسسات المختصة عفوا عاما عن الجرائم المرتكبة خلال الصراع. وتولى المتنافسون المنتخبون في الانتخابات التشريعية على قائمة

يونيتا والأحزاب السياسية الأخرى وظائف في الجمعية الوطنية، متمتعين بالحقوق والحريات والضمانات والحصانات والمزايا التي يوفرها القانون. وتنفذ برامج الرعاية الاجتماعية وإعادة الإدماج الاجتماعي في أنحاء البلاد، وفي تطبيق الأحكام ذات الصلة للمبدأ العام للمصالحة الوطنية، دُعي أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة إلى تولي مناصب في حكومة المصالحة الوطنية وفي الإدارة المحلية. وبدأت عملية سياسية مواتية لعقد انتخابات عامة، كخطوة نحو تعزيز المؤسسات الوطنية وحكم القانون. وأساسا، تمارس عملية المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع في أنغولا كعملية حقيقية للغفران وإعادة الإدماج، يطلب فيها من الأنغوليين أن يغفروا دون أن ينسوا الانقسامات والجرائم المرتكبة خلال الصراع، بغية بناء مجتمع سلمي، مع الوعي بانقسامات الماضي وإدراك المخاطر الكامنة على الطريق إذا انهار البرنامج.

إن تجربة أنغولا وتجارب البلدان الأخرى تؤكد أنه لا يوجد نهج ثابت متفق عليه للمصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع، وأن كل حالة تستدعي حلولا محددة. لكن كل عملية مصالحة وطنية يجب أن تكون قائمة على التشارك، ويجب أن تحظى بالتزام شعبي ويجب أن ينظر إليها باعتبارها طريقة تتصالح بها أمة بأكملها مع الماضي، وتبني بها مستقبلا أفضل.

لقد أسهم مجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، في جوانب مختلفة من المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع. وهذا ينعكس في التدابير والقواعد الموضوعة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة: برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق عمليات حفظ السلام؛ وتقوية العدالة الجنائية الدولية. إن تقديم المساعدة والتمويل لعمليات التعمير والمصالحة أمر حاسم؛ والكثير مازال مطلوب إنجازه لكفالة نجاح المصالحة في البلدان الخارجة من الصراع.

ويمكن التقدم صوب هذا الهدف من خلال مزيد من التنسيق في نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصة، فضلا عن الأمانة العامة، والوكالات، ومؤسسات بريتون وودز، كما سلفت الإشارة إلى ذلك. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام في هذا الموضوع، الذي أثق في أنه سوف يعين على رأب فجوة يبدو أنها، كما ألمح إلى ذلك مرة أخرى صباح اليوم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما زالت قائمة و لم تتم معالجتها أو سدها على نحو مرضٍ.

وينبغي توجيه اهتمام خاص للجهاز الملائم للقيام بتنسيق المساعدة في أعقاب الصراعات، وإجراء تقييم شامل لاحتياجات البلدان الخارجة من صراع وتلبية هذه الاحتياجات، وتنسيق أعمال جميع الجهات الدولية الفاعلة التي تساعد في عمليات المصالحة وإعادة الإعمار، ضمانا لكفاءة المشروع بأكمله ونجاحه.

وتتناول هذه المناقشة مجالا هاما من المجالات في جدول أعمال مجلسنا، سيكون جديرا بمزيد من اهتمامنا في المستقبل. فلنجاح عمليات حفظ السلام، يتعين أن تعقبها برامج جيدة التصور والتنفيذ لما بعد انتهاء الصراعات تتعلق بمسائل شاملة تدخل فيها المجالات التي يغطيها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يوجد تعاونا بين هذين الجهازين. إذ لا يزال توطيد دعائم السلام بعد عملية ناجحة لحفظ السلام يشكل أحد التحديات الرئيسية التي يعالجها مجلسنا. ومن هنا فهذه مناقشة أحسن توقيتها.

واسمحوا لي بأن أثني عليكم يا سيدتي لإدراجكم هذا الموضوع ضمن جدول أعمالكم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بالانضمام إلى الآخرين في الترحيب بعودتكم إلى المجلس يا سيدتي. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لأنك مرة أخرى تديرين مداولات المجلس بشأن موضوع على هذه الدرجة من التعقيد والأهمية الحقيقية. ويضيف وجودك أهمية لهذه المناقشة اليوم وفيه دلالة واضحة على التزامك الشخصي وعلى التزام السفير مونيوس والوفد الشيلي بإيجاد طرق ابتكارية يواجه بها مجلس الأمن التحديات المقبلة على نحو أفضل.

والأمريكيون، شأنهم شأن الكثيرين في أرجاء العالم، يعيشون أيضا في مجتمع ما بعد انتهاء الصراع. وبالرغم من أن مأساتنا الوطنية الأليمة، التي نطلق عليها الحرب الأهلية، انتهت منذ قرن ونصف تقريبا، فما زالت أصداؤها تتردد في جوانب الأجيال التي تفصلنا عنها جميعا. وقد ألف المؤرخون مجلدات عن قضايا المصالحة الوطنية التي واجهتها الولايات المتحدة بعد أن أفسحت آلام الحرب الطريق للآمال في دولة استرجعت وحدتها وتنعم بالسلام والرخاء، ولتحقيق هذه الدولة.

ورغم أن من الواضح أن إعادة الإعمار لدينا تحققت بدون مساعدة الأمم المتحدة، نرى أن المسائل التي واجهناها كدولة ما زالت ذات صلة بالنسبة للدول التي تحاول الانتعاش من أثر كوابيسها الوطنية الأحدث عهدا. فضرورة التصدي للمسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية والطويلة الأجل، والمصالحة، وإقامة المؤسسات الديمقراطية أو إعادة تنشيطها، وإعادة الهيكلة الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي، والاندماج ضمن مجتمع الدول لا تزال من الأهمية والصعوبة اليوم كما كانت حين بدأنا جهودنا للتصدي لبعض هذه المسائل ذاتها ونحن دولة خارجة من صراع بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. واستمرت جهودنا طوال القرن العشرين، ولا تزال من بعض الوجوه جارية حتى يومنا هذا.

ولكن ظروف القرن الحادي والعشرين تتيح فرصا تبشر بخير عظيم بالنسبة للدول التي تواجه تحديات المصالحة الوطنية في أعقاب الصراعات. فالإنجازات في مجال الاتصالات والترابط المتزايد في عالمنا يعنيان أن المآسي الوطنية تجري الآن على المسرح العالمي. وقد زاد الشعور المتنامي بالظروف المتماثلة والخبرات المشتركة عدد ونطاق العلاجات المتاحة للبلدان وهي تبدأ مسيرتها على الطرق الطويلة عودة إلى السلام والعدالة والأوضاع الطبيعية.

وتختلف الصراعات التي تنشب داخل الدول اختلافا جوهريا عن الصراعات التي تجري بين الدول وبعضها، ومن حقائق التاريخ القريب التي تدعو للأسف أن الصراعات الفتاكة تجري بشكل متزايد داخل الدول بدلا من أن تكون بينها. ففي هذه الصراعات، بخلاف الصراعات التقليدية التي تقع بين الدول حيث يمكن أن ينتظر من الأطراف المتحاربة أن يعود كل منها إلى إقليمه، لا بد للمتحاربين السابقين في نهاية الصراع من استئناف القيام بأدوارهم كجيران ومواطنين. وكان ذلك هو الحال في بلدي في نهاية الحرب الأهلية.

والعثور على بيت يعود إليه المرء باعتباره بيتا له هو أكبر مهمة في أي مجتمع من مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. ومن أبرز الموارد الكبيرة المحتمل توافرها المتاحة اليوم لمساعدة الدول فيما تقوم به من جهد لتحقيق المصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع، أي لإيجاد هذا البيت الذي يمكن الرجوع إليه، الأمم المتحدة ذاتها. وقد ركز المجلس في مداولاته في

الأسبوع الماضي على الأطفال والصراعات المسلحة. وإيجاد بيوت يعود إليها هؤلاء الأطفال يشكل تحديا فريدا وخاصا. والواقع أن جميع برامج وأنشطة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أحد معانيها الحقيقية للغاية تشكل الآلية لتحقيق الهدف المذكور.

وتتوافر لدى مختلف الأجهزة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة الخبرة والدراية الفنية المشهودة في عدد من المجالات ذات الصلة. وينبغي أن يتفاوت نطاق مشاركة الأمم المتحدة المباشرة ومدتها تفاوتا كبيرا من حالة لحالة. وقد نستخدم هذه المشاركة للمضي إلى حد إنشاء إدارة مؤقتة تصبح بالفعل سلطة الحكم بعد انتهاء الصراع إلى حين أن تصبح السلطات المحلية نفسها مستعدة للاضطلاع بتلك المسؤولية. وفي حالات أخرى، قد تكون مشاركة الأمم المتحدة أضيق في نطاق تركيزها، تصبه مستعينة بالمجموعة الكبيرة من القدرات التي يمكنها استخدامها، وكثير منها جرت مناقشته بالفعل هذا الصباح. وتتمثل مهمتنا بوصفنا المجتمع الدولي ومجلس الأمن في أن نوجد المجموعة الصحيحة من الأدوات للمساعدة على سد الفجوة بين انتهاء الصراع واستئناف الحياة الاقتصادية العادية في المجتمع الذي أعيد تكوينه.

وقد لاحظ آخرون أن كل حالة وطنية فريدة في نوعها. وتجربة الأمم المتحدة على مر السنين في التعامل مع الصراعات في مراحلها المختلفة وبقدرات مختلفة تجعلها مستودعا للمعرفة وأداة قيمة للتوحيد يمكن أن تعزز بشكل ملموس فعالية المساعدة الدولية المقدمة لدولة من الدول وهي تنطلق على طريق المصالحة والانتعاش.

ويتطلع وفدي إلى الاستماع من الآخرين عن تجاربهم الخاصة في المصالحة وأرى أن مداخلة ممثل أنغولا كانت مفيدة للغاية في هذا الصدد. وقد تعيننا الدروس المستفادة من الماضي على التصدي لحالات المصالحة الوطنية التي ستواجهنا للأسف لا محالة في المستقبل. وفي هذه الحالات المقبلة، كما في الحالات التي واجهناها في الماضي، لن تكون هناك وصفات سهلة للنجاح وستكون تكلفة الإخفاق باهظة بدرجة لا توصف.

وبعد، ترى حكومتي أن إقامة الحكم الديمقراطي أو استعادته أو المحافظة عليه ينبغي أن تكون أهم هدف شامل للمصالحة بعد انتهاء الصراع. فلن يتسنى بغير هذا بناء الإرادة السياسية والالتزام بالإنعاش والحفاظ عليهما. وتمثل هذه الإرادة شرطا أساسيا للمصالحة. فبدون إقامة حكم ديمقراطي، يتلاشى ويتضاءل بشكل يدعو للرثاء احتمال النجاح في التصدي للمسائل الحاسمة المتمثلة في العدالة والحقيقة وإعادة الإعمار بشكل منصف.

السيد تشينغ جينغي (الصين) (تكلم بالصينية): أرجو أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد شيلي على مبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب يا سيدتي بوجودكم هنا لتترأسي شخصيا هذه الجلسة الهامة.

وأود أن أتقدم بالشكر للسيد كالوموه، والسيد مالوك براون، والسيدة ماكاسكي على البيانات التي أدلوا بها.

المصالحة الوطنية شرط هام للسلام والاستقرار الدائمين في المناطق بعد انتهاء الصراعات. وما لم تلق الأطراف المعنية جانبا أحقادها القديمة حين تنتهي الصراعات، فلن يكاد يكون في الإمكان تحقيق وحدة حقيقية ومن المحتمل أن تندلع نيران الصراع من جديد.

وفي حالات عديدة، تستلزم عملية المصالحة في فترة ما بعد الصراع جهودا مشتركة من جانب جميع الأطراف

ودعما ومساعدة من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة.

وقد أدت الأمم المتحدة على مر السنين دورا ناجعا في عمليات المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع، وقد اكتسبت من ذلك خبرة واسعة. وإننا نعتقد أنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تنجح في المساعدة على تسهيل عملية المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع، فإنه ينبغي لها أن تتطرق إلى ثلاثة أنواع محددة من العلاقات. الأول يتعلق بالعلاقة بين الاحتياجات المباشرة والأهداف الطويلة الأجل. فالمصالحة الوطنية، عموما، عملية لا يمكن إنجازها بين ليلة وضحاها. وكل مرحلة فيها ينبغي أن تركز على أولوية بعينها. والأولوية الأولى، في مستهل عملية المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع، تتمثل في حمل المقاتلين السابقين على إلقاء أسلحتهم بما يقضي إلى إيجاد بيئة آمنة. ويجب أن يتم التركيز خلال هذه المرحلة على نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب الاستفادة بالكامل من الميزة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في هذا الميدان. ومن المنظور الطويل الأجل، يجب أن ترتكز المصالحة الوطنية على تهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة. وعقب استقرار الحالة، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بنشاط على حشد المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفعالة للبلدان المعنية في إعادة بناء اقتصادها وتحقيق تنميتها.

ثانيا، وفي ما يتعلق بالعلاقة بين العدالة والاستقرار، تستلزم المصالحة الوطنية معاقبة مقترفي الأعمال التي تنتهك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بغية إقامة العدل. وفي الوقت نفسه، يجب بذل جهود بغية تجنب الآثار السلبية لعملية السلام ولمنع نشوب أي صراع جديد داخل المجتمع. لذا، يبدو أنه لا غنى في ظروف معينة عن العفو من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. فكما قال الأمين العام السيد كوفي عنان، إذا أصررنا دائما وفي كل مكان على معايير صارمة للسلام، فقد لا يكون ثمة مجال حتى لاستمرار سلام هش.

لقد اتخذ بعض البلدان الخارجة من الصراعات على مدى السنوات العشر الأخيرة مجموعة متنوعة من التدابير لضمان العدالة للضحايا. وتشمل هذه التدابير إنشاء لجان للحقيقة والمصالحة ومحاكم خاصة، وعقد حوارات وطنية وتحسين نظام العدالة، وقد قدمت الأمم المتحدة المساعدة لهذه المجالات كافة. وعلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تجري جردا لتجربتها في هذا الصدد لضمان أن يكون للإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة أثر إيجابي على المصالحة الوطنية، وكذلك على عملية السلام.

ثالثا، وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الدعم الدولية وإحساس الأطراف المعنية بالمشاركة في عملية المصالحة الوطنية، فإن تحقيق هذه الأخيرة متعذر بدون دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومساعدتهما. وفي الوقت نفسه، تتوقف المصالحة الوطنية داخل بلد من البلدان، في نهاية المطاف، على جهود الأطراف المعنية كافة في البلد. وعليه، يجب أن يرتكز دعم المجتمع الدولي ومساعدته على استيعاب الظروف والتقاليد والتاريخ والثقافة المحلية واحترامها، كما يجب أن يتمحورا حول المصالح والاحتياجات المحلية الخاصة بهذه البلدان.

وتؤيد الصين أداء الأمم المتحدة دورا نشطا في مساعدة البلدان المعنية على تحقيق المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع. ونظرا لكون مختلف مراحل عملية المصالحة الوطنية كثيرا ما تنطوي على مشاركة عدد من إدارات الأمم المتحدة المختلفة، نأمل أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز قدراتها التعاونية الداخلية وإجراء جرد مستمر لتجاربها والدروس المكتسبة منها بما يساعد على المضي في تحسين دورها في هذه العملية.

السيد آدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يسرنا بالغ السرور أن نراك تتولين، سيدتي، رئاسة أعمال لجنتنا. وإننا ممتنون لكِ على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى الإحاطة الإعلامية الممتازة التي أدلى بها السيد كالوموه، وكذلك إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد مالوك – براون والسيدة كارولين ماكاسكي.

لا شك البتة في أن المجتمع الدولي يبذل جهدا هائلا من أجل وضع حد للصراع عن طريق تأمين وقف إطلاق النار وتشجيع الأطراف المتحاربة على إبرام اتفاقات للسلام. إن إبرام وتنفيذ اتفاق للسلام لا يعدو كونه مرحلة أولى في عملية طويلة من المصالح الوطنية يجب تشجيعها ودعمها، لأنها تشكل أفضل دفاع ضد عودة الصراع إلى النشوب. وإن نجاح المصالح الوطنية سوف يحدد مدى قدرة السلام على الاستمرار.

إن الصراعات في أفريقيا، وإن كانت تستحوذ على سمات مشتركة معينة، يتسم كل منها بخصائصه المحددة وتختلف الجهات الفاعلة فيها باختلاف الصراعات نفسها. وتبين أمثلة المصالح الناجحة أن ثمة حاجة إلى سلوك نهج متكامل إزاء عملية المصالحة ينظر إلى المدى الطويل. فعملية المصالحة لا يمكن لها – بل ولا يجدر بها – أن تكون ممارسة قصيرة الأجل، لأنه يتعين عليها أن تجمع بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضمن برنامج سياسي متماسك، بهدف إعادة بناء الدولة وتنشيط المؤسسات والحكم الرشيد. وينبغي تحقيق هذا الهدف باللجوء إلى حلول طويلة الأجل.

وإنه ينبغي مراعاة طبيعة كل حالة من الحالات على حدة، مما يجعل الإحساس بالمشاركة في عملية المصالحة الوطنية تكتسي أهمية حاسمة. ويجب السماح للأطراف بأن تعرب عن آرائها وشواغلها. ويجب أن تغطي المشاركة في عملية المصالحة أشمل نطاق ممكن، وعلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا تيسيريا وداعما في هذا الصدد.

من الأهمية أن تجري المناقشات قدر الإمكان باللغة الوطنية، أو أن تتاح خدمات الترجمة الفورية لها، بما يفسح المجال لتقديم المساهمات على مستوى القواعد الشعبية. ويشكل الحوار الوطني الذي نُظم في النيجر بدعم من الأمم المتحدة مثالا على الممارسة الرشيدة من منظور الإحساس بالمشاركة أو التمثيل في عملية المصالحة الوطنية.

إن المصالحة تنطوي على التحرك من أجل منع عودة أي صراع داخلي إلى النشوب أو نشوب أي صراعات جديدة. وهنا، أود أن ألمِّح بإيجاز إلى عملية المصالحة في سياق إعادة الديمقراطية بأسلوب مجرد من العنف. وقد كان لبنن تجربة في هذا الميدان. ومن حسن الحظ أننا لم نضطر إلى مواجهة أي صراع مسلح، لكن جميع المقومات كانت جاهزة لنشوب حرب أهلية.

وتمشيا مع العرف الأفريقي العريق القاضي بحل المشاكل ضمن جدران البيت الواحد، تم تنظيم المؤتمر الوطني الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٠ بحضور ممثلين عن جميع الفئات الاجتماعية التي نسميها في بنن ”تيارات الأمة“، وذلك بغية إيجاد أنجع السبل لتسوية الأزمة.

وبعد ثمانية أيام من المناقشة، تم الاتفاق بتوافق الآراء على مشروع وثيقة اجتماعية. وقد تمت صياغة النصوص الأساسية واعتمادها خلال فترة انتقالية قدرها ١٢ شهرا، تم في أعقابها إقامة نظام سياسي ديمقراطي جديد. وبعد انقضاء أربعة عشر عاما، ها هي الديمقراطية التي عادت إلى بنن تضرب جذورها في المجتمع وتعمل على تأمين السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

إن نجاح عملية المصالحة الوطنية في بنن يعود قبل أي شيء آخر إلى كون أصحاب المصالح السياسية تخلّوا عن القوة والعنف. والعنصر الحاسم الثاني تمثّل في إيلاء الأولوية للبعدين السياسي والاقتصادي ولإعادة بناء الدولة، لا إلى توجيه أصابع الاتهام إلى هذه الجهة أو تلك. وبغية إيجاد توازن يكفل عدم تشجيع الإفلات من العقاب ويحقق السلام الاجتماعي، تم إصدار أحكام بسداد تعويضات مالية في حال ثبوت وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعلى مستوى أعم، فإن لعملية الانتقال السياسي دورا هاما تؤديه في إعادة الثقة وتعزيز المصالحة الوطنية. ونظرا لروح المنافسة التي تلازم أي عملية انتخابات، فإن التعجل في إجراء الانتخابات من شأنه أن يعرض للخطر واقع التوازن الهش الذي لم يتسنَّ بعد تدعيمه بالكامل. إن إنشاء حكومة وحدة وطنية أو وضع أي ترتيبات أخرى لتقاسم السلطة قد يسفران عن أهميتهما بل وعن ضرورتهما.

كثيرا ما يُتناسى أن الديمقراطية لا تعيش إلا لأن ثمة أشخاصا ديمقراطيين يقفون وراء مؤسساتها. وبوجه عام، من الأفضل السير بخطى وئيدة في بناء توافق الآراء وفقا لقواعد اللعبة السياسية قبل الشروع في العملية الانتخابية. ومن المستصوب أحيانا عند إجراء عملية سياسية من هذا القبيل لا التعجل في تنظيم انتخابات تشريعية، بل تشكيل هيئة استشارية للنظر في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاسمة، هيئة يتمثل فيها جميع الجهات من أصحاب المصلحة في البلد.

وفي ما يتعلق بالاختيار بين إصدار العفو العام واللجوء إلى المحاكم المخصصة تحقيقا للمصالحة الوطنية والسلام الدائم، نعتقد في هذا الصدد أيضا أنه ينبغي إعطاء الأولوية لطبيعة كل من الصراعات وللتعويضات المقرر دفعها. ويتعين إجراء عملية للتفكير في مفهوم جرائم الحرب في الحالة التي ينعدم فيها وجود جيش نظامي ولا تسودها إلا العصابات المسلحة الهمجية. كما ينبغي عدم التساهل إزاء حصول انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة الجماعية، التي تستوجب جميعها تطبيق العدالة معاقبة لمرتكبيها.

وللأمم المتحدة دور هام تضطلع به في عملية المصالحة من خلال تعزيز البيئة الهشة، التي تُجرى فيها هذه العملية. ويمكن للأمم المتحدة مساعدة المجتمع المدني الذي غالبا ما يكون عنصرا ضعيفا وسيئ التنظيم بين الأطراف في الحوار. كما بإمكان الأمم المتحدة توطيد السلام الاجتماعي عن طريق المساعدة في خفض أوجه عدم المساواة الاقتصادية. وهي قادرة على الإشراف على نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وعلى إيلاء الأطفال المحاربين انتباها خاصا. وبإمكانها مساعدة المنظمات دون الإقليمية على تنفيذ مشاريع لدعم الوحدة والانصهار دون الإقليميين.

والأمم المتحدة قادرة، أخيرا، على تعزيز المصالحة عن طريق تعزيز البوادر الحقيقية لإحراز تقدم اجتماعي من خلال إعادة حياكة النسيج الاجتماعي. فالمساعدة الاقتصادية الجاري تقديمها للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع أساسية بغية إعادة التوازن الاجتماعي – الاقتصادي العام وضمان أمن الأفراد.

ولهذا السبب، يجب على الأمم المتحدة أن تراعي أيضا الأثر الذي ما زال يترتب على الفقر في التنمية والأمن.

الرئيسية (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل بنن على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد موتوك (رمانيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد رومانيا بادئ ذي بدء أن يؤيد بالكامل ما سيرد في البيان

الـذي مـن المقـرر أن تـدلي بـه الرئاسـة الأيرلنديـة للاتحـاد الأوروبي. وأود أن أعـرب مـن خـلال سـعادتكِ يـا معـالي الوزيرة، عن امتناننا للرئاسة الشيلية لإدراجها هـذا البند ذي الطابع العالمي الشامل، في جدول أعمال المجلس.

إن المجلس جهاز أساسي للاستقرار والأمن الدوليين. إلا أننا غالبا ما نجد أنفسنا نتخبط في محاولة السعي إلى إدارة نتائج الصراعات دون أن يكون لدينا الوقت للتفكير في سبل زيادة فعالية الحلول التي نقترحها. ويمكـن في ذلـك الصـدد للنقاش الذي نجريه اليوم أن يسهم إسهاما نوعيا في تفكيرنا بشأن أفضل الوسائل الآيلة إلى كفالة تحقيـق حلـول دائمـة للصراعـات مـا زال معظمـها مدرجـا، للأسـف، في جـدول أعمال المجلس منذ فترة طويلة الأمد.

ودعونا نشير إلى أن جميـع الصراعـات لا تنـال مـن الأرواح والاقتصـادات فحسـب، بـل أيضـا مـن النسـيج الاجتمـاعي الأساسـي للمجتمـع الطبيعـي. لـذا فـإن إشـاعة السلام وإعادة بناء البنى التحتيـة همـا مـن الأنشـطة الحيويـة لكنـهما غير قـادرين على كفالـة وضـع حـد نهـائي للصـراع. ويبين لنا هـذا الواقـع ضـرورة اتبـاع نهـج متكـامل – سياسـي وحتى عسكري، واقتصادي واجتماعي – تتضمنه منـذ البدايـة أفكـار المجلس بشـأن أسـاليب اسـتعادة الاسـتقرار في منـاطق الأزمات.

وقبـل كـل شـيء فلنتجنـب ارتكـاب الأخطـاء؛ لـن نتوصل إلى حـل دائـم بـدون مصالحـة. واسـتمرار الكراهيـة والبغـض يعني، في أفضـل حـال، مجتمعـا مشـلولا عـاجزا عـن العمـل على تحقيـق ازدهـاره. وهـو يعني، في أسـوأ الأحـوال، احتمال العودة إلى الانغماس في أعمال إجرامية.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز موضوعا ذا أهمية كـبرى للمجلس ألا وهـو عمليـات حفـظ السـلام، إن قـوات حفـظ السـلام تـؤدي عمـلا رائعـا وهـي غالبـا مـا تقحـم نفسـها بـين الطوائف المتناحرة بما يشكل خطرا على حياة أفرادها. وعلينـا أن نكفل لدى إنشاء هذه البعثات وتجـهيزها أن يجـري تكملة جـهودها في الفصـل بين الأطـراف المتنـاحرة ببـذل جـهودها للتقريـب فيمـا بينـهـا. ويتوجـب علـى قـوات الأمـم المتحـدة ألا تطيـل حـالات الانقسـام؛ وإنمـا عليـها أن تسـهم سياسـيا واجتماعيا في توحيد المناطق التي تشهد نزاعات.

وعلينـا ألا نتغـاضى عـن حقيقـة أن الكـلام علـى المصالحة يعني مراعـاة نزاعـات معقـدة غالبـا مـا يكـون التغلـب عليها صعبا. وذلك يعـني أنـه لا بـد لنـا مـن أن نكـون قـادرين ليس على احتـواء هـذه النزاعـات لمنـع عودتهـا فحسـب، وإنمـا أيضا لتحديد الأطراف الرئيسية المعنية إذا أمكن ذلـك. وليس هنـاك مجتمعـات يمكـن أن ترتكـز المصالحـة فيـها علـى غفـران الأفراد وعلى تناسي الجـراح الماضيـة. ومـن شـأن ذلـك أن يؤدي إلى سراب خطير.

وتدرك رومانيا الإسهام الذي لا يرقى إليه الشك في سبيل المصالحـة بفعـل العدالـة عمومـا، وإنشـاء محـاكم دوليـة أو وطنيـة مخصصـة على وجـه التحديـد لمحاكمـة أشـد الجرائـم خطـورة. والإفـلات مـن العقـاب لا يمكـن قبولـه أساسـا لبنـاء مجتمع ما، لأنه سيقوض الثقة على نحو دائـم بالنظـام القضـائي ويشجع على الأعمال العدائية في المستقبل.

وبغيـة إيجـاد تـوازن، نذكـر أيضـا الحاجـة إلى التسـليم بالدور الهام الذي يؤديه العفو عن الجرائم والـذي إذا استعمل بطريقـة حكيمـة يمكـن أن يسـهم إسـهاما كبـيرا في المصالحـة. وهناك بطبيعة الحال مجالات كثيرة أخـرى بإمكانـها أن تسـهم في نجـاح أو فشـل عمليـة المصالحـة، ونعتقـد أن لا شـيء يمكـن أن يكون أكثر اقتناعا لصـالح المصالحـة مـن الوعـد بحيـاة لائقـة ومستقرة.

وثمـة عنصـر آخـر هـام جـدا هـو الإصـلاح السياسـي وسيادة القانون. وفي ذلـك الصـدد، فـإن دور وقـدرات الأمـم

المتحدة لا يقدران بثمن. فالتوجيه الجيد في سياق عمليات الإصلاح أمر حيوي لأن مثل هذه العملية إذا أديرت بشكل صائب يمكنها أن تؤدي إلى تماسك اجتماعي معنوي ونشط وإلى حسن الإرادة الضرورية لتحقيق مصالحة حقيقة.

وأول مثال يأتي على بالي في هذا الصدد هو جورجيا حيث نعتقد أن بإمكان برنامج سليم للإصلاحات الاقتصادية والسياسية، بمساعدة كفاح راسخ ضد الفساد أن يكون له أثر إيجابي على عملية السلام.

ومع ذلك، لا بد لممثلي الأمم المتحدة أن يولوا عناية للظروف السياسية الحقيقة على أرض الواقع. فهم يحظون بدعم هذا الوفد لاتباع نهج براغماتي لأن باستطاعة الإصلاح السياسي، في بعض الأحيان، السريع أو غير الكافي ألا يكون مثمرا للجهود الدولية.

ورومانيا لا تود أن تبدد هذه الفرصة بدون تناول بعض الجوانب المحددة بشأن أهداف المجلس المتعلقة بعملية المصالحة الوطنية.

فلذلك السبب، نناشد في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) سكان كوسوفو وقادتها – ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو على حد سواء – الالتزام بمصالحة حقيقة. فالأولويات المطلقة في هذه المرحلة تتمثل في المشاركة في وضع وتنفيذ خطة لتطبيق المعايير في كوسوفو، ولا سيما المشاركة في الحوار المباشر بين بلغراد وبريستينا الذي هو بالفعل واحدا من هذه المعايير.

واسمحوا لي أن أختتم بياني عن هذا الموضوع المعقد ببضع ملاحظات حول الدور الذي يمكن للمجلس أن يضطلع به.

إن المصالحة الوطنية لا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحاها. إنها عملية نفسية معقدة ودقيقة جدا تتطلب تعاقب عدة أجيال كي تؤتي ثمارها. وبغية أن يتحقق ذلك، يجب أن يكون هناك إطار أولي سليم وتشجيع متواصل للأطراف في المراحل الأولية لما بعد الصراع.

ولا يوجد حل واحد لجميع الصراعات ولجميع الأطراف المعنية بالصراعات في جميع أنحاء العالم. لذلك السبب، نحن على اقتناع بأن المجلس يجب أن يتحكم بالديناميات السياسية على الأرض، وأن تكون له صورة واضحة عن السياق الإقليمي أو دون الإقليمي بنطاقه الأوسع. والمهم أيضا لبعثات حفظ السلام وممثلي المجتمع الدولي والأمم المتحدة إيجاد ولاية واضحة يوكل إليها المجلس كامل الدعم بغية إحراز تقدم في ظل ظروف سياسية وأمنية صعبة جدا.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.